



تقرير الحالة السياسية في العالم العربي

للعام 2023م





مقدمة

ثوابت وأسس البرلمان العربي بشأن

تناول القضايا العربية:

- ❖ التأكيد على التضامن العربي، والأمن الجماعي العربي، ووحدة الصف والمصير العربي المشترك.
- ❖ الرفض التام لكافة أشكال التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية
- ❖ إبراز التواجد والبعد الشعبي في العمل العربي المشترك.

- إعمالاً للآلية التي اعتمدها البرلمان العربي يمثل تقرير الحالة السياسية في العالم العربي لعام 2023م، أحد أهم محاور خطة عمل اللجنة خلال دور الانعقاد الرابع، والذي يأتي تماشياً مع الاختصاصات الرئيسة للجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي، المنصوص عليها في النظام الداخلي للبرلمان العربي.
- كما يُعد هذا التقرير بمثابة ملخص شامل لما تمخض عن العام من أحداث وفعاليات سياسية هامة وتفاعل البرلمان العربي معها.
- يُعد التقرير الذي سوف تعمل عليه اللجنة خلال هذا العام 2023م، هو التقرير السابع للجنة، والذي أصبح يُمثل أحد الركائز الرئيسة في رصد الواقع العربي على مدار العام.

أهمية التقرير

- متابعة الأحداث السياسية والأمنية التي مرت بها الدول العربية خلال العام 2023م، من أجل البناء على التحولات الإيجابية على الساحة العربية.
- توضيح رؤية البرلمان العربي تجاه الأحداث السياسية التي مرت بها الدول العربية على مدار العام.



➤ بلورة دور البرلمان العربي وتأثيره الإيجابي وتفاعله مع التطورات السياسية المختلفة على الساحة العربية.

أهداف التقرير

مرتكزات عمل البرلمان العربي

- ❖ مركزية القضية الفلسطينية
- ❖ التأكيد على وحدة الدول العربية وسيادتها الكاملة على أراضيها، ورفض كافة أشكال الوصاية أو التدخلات في شؤونها.
- ❖ دفع مسارات التسوية السياسية والحوار، ودعم المبادرات والخطوات الفاعلة التي ترسخ لاستدامة استقرار الأوضاع في الدولة العربية.
- ❖ رفض وإدانة كافة الأعمال الإرهابية.
- ❖ إعطاء أولوية للآليات العربية في حل النزاعات العربية.

- متابعة الأحداث والتطورات السياسية والأمنية الرئيسية التي شهدتها الدول العربية على مدار العام 2023م، ورصد المواقف العربية والتفاعلات الإقليمية والدولية معها.
- إبراز دور البرلمان العربي في الأحداث والتطورات السياسية والأمنية التي شهدتها العالم العربي خلال العام 2023م.
- السعي نحو تفعيل الآليات العربية لحل الخلافات والنزاعات العربية، مع التأكيد على مسارات الحلول السياسية.
- اقتراح الإجراءات اللازمة بشأن مواجهة التدخلات الإقليمية الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية.
- رصد التحديات التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2023م، واقتراح السياسات الملائمة للتعامل معها.
- تقديم الاقتراحات والتوصيات العملية لتعزيز دور البرلمان العربي في تفعيل منظومة العمل العربي المشترك.



المحاور الرئيسة للتقرير

يرتكز التقرير السنوي "السابع" للحالة السياسية للعالم العربي لعام 2023م، على خمسة محاور رئيسية وذلك على النحو الآتي:

**تطورات الأوضاع السياسية في الدول العربية خلال
عام 2023م**

القضية الفلسطينية

**مستجدات الأوضاع في بعض الدول العربية التي
تشهد تطورات سياسية**

التحديات السياسية العربية القائمة والمستجدة

**جهود البرلمان العربي في إطار منظومة العمل
العربي المشترك**



المحور الأول: تطورات الأوضاع
السياسية في الدول العربية خلال
عام 2023م.

استعراض التطورات الإيجابية التي
شهدتها الساحة العربية خاصة في مجال
إتمام الاستحقاقات الانتخابية في عددٍ
من الدول العربية.

أبرز التطورات والأحداث السياسية التي
شهدت توافقاً عربياً

أبرز الفعاليات والمبادرات النوعية
العربية خلال العام 2023م

لقاءات وزيارات قام بها البرلمان العربي
خلال العام 2023م



المحور الأول: تطورات الأوضاع السياسية في الدول العربية خلال العام 2023



استعراض التطورات الإيجابية التي شهدتها الساحة العربية، خاصة في مجال إتمام الاستحقاقات الانتخابية في عددٍ من الدول العربية:

➤ يتناول هذا المحور استعراض أهم التطورات الإيجابية التي شهدتها الساحة العربية سياسياً مع سرد نبذة مختصرة عنها، خاصة في مجال الاستحقاقات الانتخابية في عددٍ من الدول العربية، حيث شهد العام 2023 عدداً من الممارسات الديمقراطية في بعض الدول العربية، أو التمثيل العربي في أحد المحافل الدولية، وهو ما يمكن حصره في التالي-وذلك حسب التسلسل الزمني:

- انتخاب رئيس مجلس المستشارين المغربي رئيساً لبرلمان البحر الأبيض المتوسط
- انتخاب رئيساً لمجلس النواب بجمهورية جيبوتي.
- تعيين سمو الشيخ منصور بن زايد نائباً لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
- فوز الجزائر بالعضوية غير الدائمة بمجلس الأمن.
- انتخابات مجلس الأمة بلولة الكويت.
- بدء عمل مجلس نواب الشعب التونسي عمله 13 مارس 2023م، بعد استكمال إجراءات انتخابه.
- تشكيل الحكومة الجديدة في دولة الكويت برئاسة سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح.
- تزكية رئيس مجلس الأمة بلولة الكويت.
- انتخابات المجلس الوطني الاتحادي بلولة الإمارات.
- انتخاب دولة الكويت ضمن الأعضاء الجدد لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
- انتخاب رئيساً لمجلس النواب الأردني.



- الانتخابات التشريعية، وانتخاب رئيس مجلس الشورى بسلطنة عمان.
- فوز فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية بولاية ثالثة بالانتخابات الرئاسية المصرية.
- تولي صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح مقاليد الحكم في دولة الكويت.
- الانتخابات المحلية بالجمهورية التونسية ديسمبر 2023م.

وفي هذا الشأن يؤكد البرلمان العربي على الأهمية القصوى للتواجد العربي في المحافل الدولية، ودعم هذا الاتجاه لما له من أهمية في بلورة المواقف العربية الموحدة وتعزيز وتنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية المعنية بكافة القضايا خاصة السياسي منها،

كما يشيد البرلمان العربي بالممارسات الديمقراطية الفاعلة التي شهدتها المنطقة العربية خلال العام 2023م، والتي تعكس رغبة الدول العربية في دعم المسار الديمقراطي، ولما يمثلها اتمام هذه الاستحقاقات من تحقيق طموحات الشعوب العربية في اختيار قياداتها وممثليها بعيداً عن أي تدخلات خارجية، مما له انعكاسات سياسية إيجابية هامة، كما تؤكد على رغبة الدول في إرساء حراك ديمقراطي فعال.

➤ **لم يشهد العام 2023م اتمام بعض الاستحقاقات الانتخابية الهامة والتي كان مستهدفاً اتمامها خلاله في بعض الدول، والتي تم تأجيلها نظراً لحالة عدم التوافق أو بسبب حالات النزاع المسلحة الدائرة داخلياً، ومنها الاستحقاقات المستحقة في كل من " دولة ليبيا، جمهورية لبنان، جمهورية السودان"،**
وهنا ويؤكد البرلمان العربي مجدداً على ضرورة المضي قدماً نحو إتمام هذه الاستحقاقات لما تعكسه تبعاتها إيجاباً على تحسين الأوضاع كافة القطاعات



لاسيما منها السياسية والاقتصادية، فضلاً على تحقيق تطلعات الشعوب في الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

أبرز التطورات والأحداث السياسية التي شهدت توافقاً عربياً

➤ شهدت الساحة العربية توافقاً عربياً لبعض التطورات والأحداث السياسية سواء المتعلقة بالعلاقات العربية-العربية، أو العربية-الإقليمية والدولية، وذلك وفق التسلسل الزمني خلال العام، وكانت أهمها:

- الإدانة العربية الواسعة للعمليات المتكررة لإقدام عدد من المتطرفين بحرق وتزيق المصحف الشريف في عدد من الدول الغربية كهولندا والدنمارك والسويد والمطالبة بتجريم مثل هذه الأفعال الممجية المشينة التي تحض على الكراهية والعنف وعدم احترام الأديان.

- استئناف العلاقات السعودية الإيرانية.

- عودة العلاقات الدبلوماسية بين مملكة البحرين ودولة قطر.

- عودة العلاقات الدبلوماسية بين دولتي الإمارات وقطر.

- إطلاق عملية لتبادل الأسرى بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثيين.

- الأمر الملكي لخادم الحرمين الشريفين باستضافة 1000 حاج وحاجة من ذوي الشهداء والأسرى والمجرى الفلسطينيين.

- رفع العلاقات بين مصر وتركيا إلى مستوى السفراء.

- اعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مشروع قرار مكافحة الكراهية الدينية.

- الجهود السعودية -العمانية النوعية الرامية لإحلال السلام في الجمهورية اليمنية.

- المبادرة السعودية لبدء مباحثات بين الأطراف السودانية في جدة، والتوقيع على إعلان جدة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

- قرار استئناف مشاكة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية والمنظمات والأجهزة التابعة لها.

- المبادرات والمساعدات العربية الواسعة لمساعدة الشعب السوداني.



- استضافة دولة قطر لـ "أكسبو اللوحة 2023 للبستنة".
- استضافة دولة الإمارات الدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP 28.
- فوز المملكة العربية السعودية بتنظيم كأس العالم لكرة القدم 2034م.
- فوز المملكة العربية السعودية باستضافة إكسبو 2030م.
- الترحيب بالتوصل لخرطة الطريق الأممية لدعم مسار السلام بالجمهورية اليمنية.
- الانتهاء من إفراغ الناقلة الجانحة صافر قبالة سواحل الجمهورية اليمنية.

هذا بالإضافة إلى تناول التطورات السياسية خلال العام 2023م في بعض الدول العربية التي تشهد عدم استقرار أو صراعات على نحو أكثر تفصيلاً وذلك من خلال المحور الثالث الخاص بمستجدات الأوضاع العربية.

أبرز الفعاليات والمبادرات النوعية العربية المنعقدة خلال العام 2023م

- يؤكد البرلمان العربي من خلال هذا المحور على دعمه لكافة المبادرات واللقاءات والزيارات العربية-العربية التي من شأنها المساهمة في توظيف الامكانيات العربية سواء السياسية أو المالية أو الفنية ببعض الدول العربية التي تعاني من النزاعات وعدم الاستقرار، وذلك بهدف تهيئة المناخ المناسب فيها للنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي المستدام.
- كما جاءت أهم الفعاليات العربية والتي ساهمت في تقديم كافة أشكال الدعم بالدول العربية التي تعاني من نزاعات أو حالة عدم استقرار، وكانت أهم هذه الفعاليات والمبادرات واللقاءات المنعقدة خلال العام 2023م، والتي ثمنها البرلمان العربي وأشاد بمخرجاتها، وذلك وفق التسلسل الزمني خلال العام كالتالي:



■ القمة الثلاثية التي استضافتها جمهورية مصر العربية بين فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية وجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين.

■ اللقاء الأخوي التشلوري الذي استضافه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، مع إخوانه قادة الدول الشقيقة كل من: صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق سلطان عمان وصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين وصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، وصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية.

■ استضافة المملكة العربية السعودية لأعمال القمة الخليجية مع دول آسيا الوسطى.

■ القمة الثنائية التي عقدت بين فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، ودولة رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، أبي أحمد، بهدف تجاوز الجمود الحالي في مفاوضات سد النهضة الإثيوبي.

■ استضافة جمهورية مصر العربية لقمة دول جوار السودان.

■ القمة الثلاثية المصرية الأردنية الفلسطينية في مدينة العلمين بجمهورية مصر العربية والتي عقدت بين فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، وصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، لبحث تطورات القضية الفلسطينية، والأوضاع الإقليمية والدولية المرتبطة بها.

■ القمة العربية (32) لمجلس جامعة الدول العربية المنعقدة برئاسة المملكة العربية السعودية المنعقدة بمدينة جدة تحت شعار "التجديد والتغيير".

■ القمة العربية الإسلامية المشتركة الطرئة (جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامي) المنعقدة بتاريخ 11 نوفمبر 2023 بمدينة الرياض برئاسة المملكة العربية السعودية المنعقدة.

■ القمة الخليجية (44) برئاسة دولة قطر والتي عقدت في العاصمة اللوحة، بحضور أصحاب الجلالة والسمو وممثلي قادة دول مجلس التعاون الخليجي.



لقاءات وزيارات قام بها البرلمان العربي خلال العام 2023م

➤ شهد العام 2023م، العديد من الفعاليات واللقاءات التي قام بها البرلمان العربي استكمالاً لجهوده الدؤوبة والمستمرة التي يبذلها باعتباره شريكاً أصيلاً في خدمة المصالح العليا للأمة العربية والتي كانت لها بالغ الأثر في تعظيم دور الدبلوماسية البرلمانية،

➤ حيث شهد العام 2023م، عقد العديد من اللقاءات والزيارات التي قام بها صاحب المعالي رئيس البرلمان العربي على مختلف المستويات من أصحاب الفخامة رؤساء الدول، ورؤساء الوزراء والوزراء، أو رؤساء المجالس والبرلمانات العربية، وكذلك عدد كبير من سفراء الدول العربية والإقليمية، وهو ما تم تفصيله وفق التسلسل الزمني لتلك اللقاءات، والتي تمثلت أهمها في التالي:

■ استقبال فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية لرئيس البرلمان العربي ولرؤساء المجالس والبرلمانات العربية ورؤساء الوفود المشاكرين في المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية.

■ لقاء رئيس جمهورية أفريقيا، ورئيسة برلمان جمهورية أفريقيا

■ لقاء رئيس البرلمان الأفريقي.

■ لقاء رئيس مجلس النواب والشيوخ بجمهورية مصر العربية.

■ لقاء رئيس مجلس الشورى بسلطنة عمان.

■ لقاء رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري خلال المشاكرة في أعمال مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

■ لقاء رئيس مجلسي المستشارين والنواب بالملكة المغربية.

■ لقاء وزير الصناعة والتجارة بالملكة المغربية.



■ لقاءات أصحاب المعالي رؤساء المجالس والبرلمانات العربية (رئيس مجلس النواب الأردني، رئيس مجلس الشورى السعودي، رئيس برلمان جزر القمر، رئيس مجلس الشورى القطري، رئيس مجلس الشورى العماني، رئيس مجلس النواب العراقي، وذلك على هامش مؤتمر البرلمان العربي الخامس لرؤساء البرلمانات والمجالس العربية.

■ لقاء فخامة رئيس جمهورية العراق، رئيس مجلس الوزراء جمهورية العراق، وزير الخارجية لجمهورية العراق، رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي، وذلك خلال المشاورة في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي بجمهورية العراق.

■ لقاء القائم بأعمال السفير الصيني بالقاهرة، وتسليم رسالة من رئيس برلمان جمهورية الصين الشعبية.

■ لقاء رئيس مجلس الأعيان المملكة الأردنية الهاشمية في القاهرة.

■ المشاورة في اجتماعات الجمعية الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي بمملكة البحرين.

■ لقاء رئيس المجلس التشريعي لتجمع شرق أفريقيا.

■ لقاء رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

■ المشاورة في افتتاح ثلاثة مراكز جديدة للإصلاح والتأهيل في جمهورية مصر العربية.

■ لقاء وفد الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل

■ لقاء سفير دولة ليبيا ومنوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.

■ لقاء رئيس مجلس الدولة بجمهورية مصر العربية.

■ لقاء مندوب دولة فلسطين الدائم لدى جامعة الدول العربية.

■ لقاء المندوب الدائم للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية

■ زيارة جمهورية الصين الشعبية ولقاء كل من وزير خارجية الصين، ورئيس لجنة الحرب الشيوعي الصيني لمقاطعة شانسي.

■ لقاء النائب الأول للمجلس الوطني الأذربيجاني



- لقاء رئيسة برلمان جمهورية تنزانيا.
- لقاء رئيس مجلسي النواب والشيوخ الأوزبكي في طشقند.
- استقبال وزير خارجية الجمهورية التونسية بمقر البرلمان العربي في القاهرة.
- لقاء رئيسة برلمان أنجولا هامش اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي في لواندا.
- المشاركة في أعمال الاجتماع الـ ١٧ لرؤساء برلمانات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدولة قطر.
- لقاء مندوب دولة فلسطين لدى الجامعة العربية.
- لقاء مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون البرلمانية.
- لقاء سفير جمهورية الصومال الفيدرالية في القاهرة.
- زيارة معبر رفح ومستشفى العريش العام ولقاء محافظ شمال سيناء.
- لقاء مندوب المملكة العربية السعودية الدائم لدى جامعة الدول العربية.
- لقاء مندوب دولة الكويت الدائم لدى جامعة الدول العربية.
- المشاركة في متابعة الانتخابات الرئاسية بجمهورية مصر العربية.
- لقاء سفير الجمهورية العربية السورية لدى القاهرة.
- لقاء وفدا برلمانيا أردنيا برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس النواب الأردني خلال الزيارة الرسمية التي يقوم بها الوفد إلى القاهرة.

➤ كما تمثلت أهم الفعاليات التي عقدها البرلمان العربي خلال العام 2023م، بخلاف جلساته العامة المنعقدة خلال العام وما ينتج عنها من قرارات أو خطط تحرك على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والحقوقية والاجتماعية، وأيضاً جلساته الخاصة المنعقدة بشأن فلسطين والأحداث الجارية في غزة،



يأتي المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية الذي عقد تحت عنوان "رؤية برلمانية لتعزيز الأمن الغذائي العربي"، كأهم الفعاليات التي عقدها خلال العام 2023م، والتي تناولت أبرز التحديات والتهديدات التي تواجهها الدول العربية في ملف الأمن الغذائي، ودور البرلمانيون في هذا الشأن.

➤ كما يقوم البرلمان العربي بالمشاركة مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية التحضير للنسخة الثانية لمنتدى التكامل الاقتصادي العربي، والذي يهدف تنظيمه إلى تعزيز سبل التعاون التجاري والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية وتعزيز التجارة البينية، وكذلك المستجدات والتطورات على الساحتين الدولية والإقليمية فيما يتعلق بتداعيات الأزمة العالمية وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية والأمن الغذائي.



المحور الثاني: القضية الفلسطينية.

مضامين القرار الصادر عن القمة العربية
الاسلامية المشتركة الطارئة (جامعة
الدول العربية، منظمة التعاون
الإسلامي) بتاريخ 11 نوفمبر 2023
بمدينة الرياض .

تقرير شامل مفصل حول مجمل نشاط
البرلمان العربي بشأن فلسطين
***إعداد أمانة لجنة فلسطين في البرلمان
العربي***



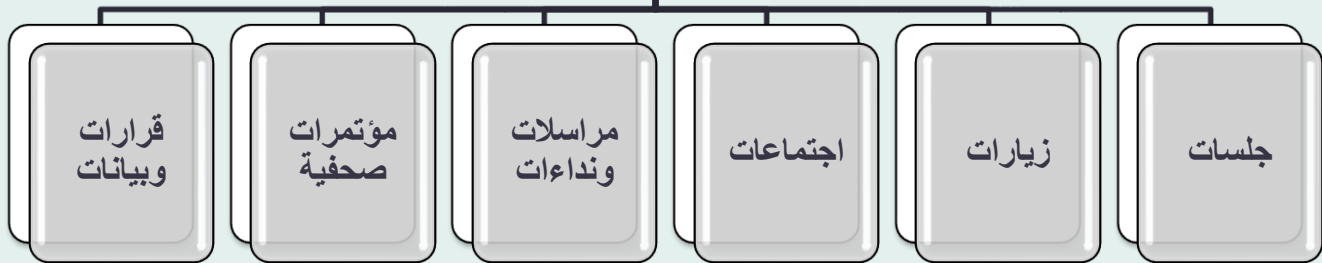
المحور الثاني: القضية الفلسطينية

إعداد أمانة لجنة فلسطين في البرلمان العربي

- تمثل القضية الفلسطينية عصب أعمال البرلمان العربي وقضيته الأولى، فيأتي بند القضية الفلسطينية كبنء دائم على جدول أعمال البرلمان العربي، حيث أن تناولها وتسليط الضوء عليها أصبح ضرورة وجوبية في كافة فعالياته، حيث أفرد البرلمان العربي لجنة مختصة معنية بالمتابعة الدورية والدقيقة لمستجدات القضية الفلسطينية.
- وينطلق البرلمان العربي في خطط عمله وتحركاته الداعمة للقضية الفلسطينية في إطار مبادرة السلام العربية لعام 2002 م نصاً وروحاً وبكافة الاتفاقات التي تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية موحدة كاملة السيادة على حدود الرابع من يونيو 1967م وعاصمتها مدينة القدس، اتساقاً مع الموقف العربي الثابت في هذا الشأن.
- كما يأتي التقرير كرسء لعدوان كيان الاحتلال الإسرائيلي الغاشم على الشعب الفلسطيني، خاصة منذ السابع من أكتوبر 2023م، وتعمره لارتكاب جرائم إبادة الجماعية والتطهير عرقي بحق المدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ في قطاع غزة والضفة الغربية ووسط صمت دولي مستغرب، علماً بأن هذه الجرائم البشعة والمرتكبة يومياً من قبل هذا الكيان الاستيطاني المحتل لم تنتهي بحدود هذا التقرير الذي يغطي فقط الأحداث إلى نهاية العام 2023، ولكن هذه الجرائم مازالت مستمرة وعلى نفس النهج الدموي إلى ما بعد فترة تغطية هذا التقرير.
- وبناء على ما سبق.. نعرض تقرير نشاط البرلمان العربي بشأن فلسطين والذي يغطي الفترة من شهر يناير إلى شهر ديسمبر 2023م، وذلك وفق التفصيل أدناه.



تقرير
نشاط البرلمان العربي بشأن
فلسطين



جلسات ولجان فلسطين خلال العام 2023م

بيانات البرلمان بشأن فلسطين	القرارات والبيانات الصادرة	الجلسات العامة والطارئة	اجتماعات لجنة فلسطين
3	قرارات عامة وسياسية	جلسة البرلمان العربي الثالثة لدور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الثالث (22 يناير 2023م)	اجتماع لجنة فلسطين الثالث لدور الانعقاد الثالث لفصل التشريعي الثالث (20 يناير 2023م)



15	قرارات عامة وسياسية	جلسة البرلمان العربي الرابعة لدور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الثالث (30 ابريل 2023م)	اجتماع لجنة فلسطين الرابع لدور الانعقاد الثالث لفصل التشريعي الثالث (26 ابريل 2023م)
6	قرارات عامة وقرارات سياسية	جلسة البرلمان العربي الخامسة لدور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الثالث (10 يونيو 2023م)	اجتماع لجنة فلسطين الخامس لدور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الثالث (7 يونيو 2023م)
25	قرار + بيان ونداء ل (80) برلمان أوروبي ودولي ومجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة	جلسة البرلمان العربي الأول لدور الانعقاد الرابع للفصل التشريعي الثالث (14 أكتوبر 2023م)	اجتماع لجنة فلسطين الأول لدور الانعقاد الرابع لفصل التشريعي الثالث (12 أكتوبر 2023م)



42	قرارات سياسية	جلسة خاصة للبرلمان العربي عن فلسطين (28 ديسمبر 2023م)	اجتماع خاص للجنة فلسطين (27 ديسمبر 2023م)
----	---------------	---	---

العدد	النشاط
5	الجلسات
5	اجتماعات لجنة فلسطين
30	المراسلات
5	القرارات الصادرة عن الجلسة
بيان - نداء لـ (80) برلمان	البيانات الصادرة عن الجلسة
91	عدد البيانات الصادرة عن البرلمان العربي بشأن فلسطين من 1 يناير 2023م الى 31 ديسمبر 2023م



نشاط البرلمان العربي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية

❖ عقد البرلمان العربي خمس جلسات، منهم جلسة طارئة وجلسة خاصة لفلسطين بعنوان (نصرة لفلسطين وغزة) حيث صدر عنها عدة قرارات أبرزها الوقف الفوري لإطلاق النار ووقف العدوان على قطاع غزة وحرب الإبادة الجماعية وسرعة ادخال المساعدات الى أهلنا في غزة، وخمسة اجتماعات منهم اجتماعين طارئین للجنة فلسطين للتباحث والتشاور في كيفية وقف آلة الحرب ووقف نزيف الدماء المتساقط، بالإضافة الى اجتماعات وجلسات البرلمان العادية لدور الانعقاد والتي كانت فلسطين على أولوية جدول الاعمال.

❖ أصدر البرلمان العربي عدد من البيانات المنددة بالمجازر الإسرائيلية نحو (91) بيان، وأصدر نداءً لكل العالم، وأرسل النداء إلى (80) برلماناً أوروبياً ودولياً واقليمياً، لمناشدتهم حث دولهم للضغط على كيان الاحتلال الاسرائيلي لوقف الحرب المستعرة في قطاع غزة، وتلقينا رداً من عدد من البرلمانات منهم برلمان السويد الذي وجه لجنة الشؤون الخارجية لدراسة نداء البرلمان العربي بشأن غزة.

❖ كما وجه البرلمان العربي عدد من الرسائل بشكل دوري عقب كل جلسة (ما يقارب من 30 رسالة)، للمطالبة بوقف العدوان وإطلاق النار وإدخال المساعدات لقطاع غزة، ومحاسبة كيان الاحتلال على جرائمه بحق الفلسطينيين، إلى كل من:-

➤ الأمين العام للأمم المتحدة.

➤ مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

➤ رئيس البرلمان الأوروبي.

➤ رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

➤ رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط.

➤ رئيس برلمان عموم افريقيا.



❖ كما وجه البرلمان العربي خطاب الى مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة لتشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في المجازر التي ارتكبتها جيش الاحتلال، بحق المدنيين العزل، إلى جانب الزيارات التي قام بها البرلمان الى البرلمانات الأخرى وعرض القضية الفلسطينية وحرب غزة في كافة المحافل الدولية.

❖ وجه البرلمان العربي خطابات اشادة الى كل من البرلمان الأسترالي والبرتغالي على مواقفهم الداعمة للقضية الفلسطينية، ورسالة تنديد الى البرلمان الهولندي لموقف نائبه من التحريض على القضية الفلسطينية.

❖ زيارة رئيس البرلمان العربي ووفد من أعضاء البرلمان إلى معبر رفح البري شمال سيناء، لتفقد المساعدات وزيارة الجرحى.

❖ أعد البرلمان العربي خطة تنفيذية لدعم الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية في البرلمانات والمحافل الدولية ويقوم بتنفيذها من خلال زيارات ولقاءات رئيس البرلمان العربي لرؤساء البرلمانات الإقليمية والأوروبية والدولية.

❖ وعقد البرلمان العربي مؤتمرين صحفيين، حيث تم في مؤتمر صحفي إعلان خطة التحرك الدولية لمواجهة الجرائم التي يرتكبها كيان الاحتلال الاسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني وتوثيق جرائم الحرب التي ترتكب بحق المدنيين العزل من الأطفال والنساء والشيوخ في قطاع غزة، وتتلخص الخطة التحرك في الآتي:

1. رفع دعوى إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، والطلب منه التحقيق في جرائم الحرب التي يرتكبها كيان الاحتلال الاسرائيلي ومسؤوليه في قطاع غزة والضفة الغربية، ومحاسبتهم، وتم ترجمة الدعوى إلى اللغة الانجليزية وارسالها إلى المحكمة الجنائية الدولية، وثقنا فيها جميع جرائم الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين، وطلبنا فتح تحقيق ضد المسؤولين الإسرائيليين



في جرائم الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني والمدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ.

2. مطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتفعيل مبدأ "الاتحاد من أجل السلم" لإيقاف الحرب طالما فشل مجلس الأمن في ذلك، والذي سبق أن فعلته عام 1950 بشأن الحرب الكورية، وفي عام 1956 بشأن العدوان الثلاثي على مصر.

3. الطلب من الأخوة في السلطة الفلسطينية باعتبار فلسطين عضواً في المحكمة الجنائية الدولية بالطلب من المدعي العام للمحكمة بالتحقيق في الانتهاكات، كذلك مطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتحرك لطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن الجرائم التي ترتكبها القوة القائمة بالاحتلال في قطاع غزة؛ هل جرائم حرب أم لا .. هل تساءل عنها إسرائيل وقادتها أم لا؟

4. المطالبة بسرعة تشكيل اللجنة القانونية التي أقرتها القمة العربية الإسلامية والتي تتشكل من المختصين لحصر كل القرارات والانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني ووضع مذكرة قانونية لتقديمها لكل الجهات الدولية المعنية، ونطالب بإعداد ملف قانوني قوي من خلال هذه اللجنة يقدم للمحكمة الجنائية الدولية وغيرها من الجهات.

من أبرز القرارات الصادرة عن البرلمان العربي بشأن فلسطين

- مساندة التحرك القانوني والدبلوماسي الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة بالأمم المتحدة، ونيل الاعتراف بدولة فلسطين ودعوة الدول التي لم تعترف بها إلى القيام بذلك.
- معاملة سلطة الاحتلال على اعتباره كيان استعماري، ونظام فصل عنصري.



- تدويل قضية الأسرى، لبحث حقوقهم وتوفير الحماية لهم، في ظل ما تشهده قضية الاسرى من خطوات تصعيدية خطيرة وغير مسبوقه. والدعوة لتشكيل لجنة تقصي حقائق لزيارة سجون الاحتلال، والوقوف على الانتهاكات والممارسات التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلين من قبل سلطات الاحتلال، والضغط على سلطات الاحتلال لوقفها، والزامها بالإفراج الفوري عن الأسرى وتطبيق القانون الدولي وتوفير الحماية اللازمة لهم خاصة اتفاقية جنيف الرابعة.
- دعوة كل البرلمانات في العالم الى رفض العدوان والقتل والابادة الجماعية والتدمير والتهجير، التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة، تعبيراً عن ارادة القانون الدولي و ارادة شعوبهم.
- مطالبة الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولياتها الدولية والقانونية وذلك وفق مقررات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ورفض استهداف المدنيين من النساء والأطفال والشيوخ العزل.
- العمل بكل السبل لوقف إطلاق النار ووقف الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب العربي الفلسطيني.
- العمل الفوري لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٧٢٠، والقرار ٢٧١٢، وإغاثة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وتوفير الغذاء والمستلزمات الطبية ومقومات الحياة الكريمة، عبر ممرات إنسانية فورية، وبألية أممية.
- رفض التهجير بكل أشكاله والنزوح الداخلي القسري، والعمل لإعادة النازحين إلى مواقع إقامتهم الباقية والمهدمة.



مضامين القرار الصادر عن القمة العربية الإسلامية المشتركة الطارئة المنعقدة بمدينة

الرياض 11 نوفمبر 2023م

عقدت القمة العربية الإسلامية المشتركة الطارئة (جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامي) بتاريخ 11 نوفمبر 2023 بمدينة الرياض برئاسة المملكة العربية السعودية، والذي ثمن البرلمان العربي مخرجاتها في بيان سابق له، وهي قمة طارئة مشتركة بين دول جامعة الدول العربية ودول منظمة التعاون الإسلامي، والتي عقدت في ظروف استثنائية بسبب تصاعد العدوان الوحشي الغاشم من القوة القائمة بالاحتلال على قطاع غزة، وكذلك بهدف نصرته الشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله وكفاحه المشروعين لتحرير أراضيه المحتلة كافة، وتلبية جميع حقوقه غير القابلة للتصرف، وخصوصاً حقه في تقرير المصير والعيش في دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشريف، ، وصدر عن هذه القمة قراراً تضمن (31) بنداً وفق التالي:

1. إدانة العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة وجرائم الحرب والمجازر الهمجية، الوحشية واللاإنسانية التي ترتكبها حكومة الاحتلال الاستعماري خلاله، وضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشريف، والمطالبة بضرورة وقفه فوراً.
2. رفض توصيف هذه الحرب الانتقامية دفاعاً عن النفس أو تبرئها تحت أي ذريعة.
3. كسر الحصار على غزة وفرض ادخال قوافل مساعدات إنسانية عربية وإسلامية ودولية، تشمل الغذاء والسواء والوقود إلى القطاع بشكل فوري، ودعوة المنظمات الدولية إلى المشاكة في هذه العملية، وتأكيد ضرورة دخول هذه المنظمات إلى القطاع، وحماية طواقمها وتمكينها من القيام بدورها بشكل كامل، ودعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).
4. دعم كل ما تتخذه جمهورية مصر العربية من خطوات لمواجهة تبعات العدوان الإسرائيلي الغاشم على غزة، وإسناد جهودها لإدخال المساعدات إلى القطاع بشكل فوري ومستدام وكاف.



5. مطالبة مجلس الأمن اتخاذ قرار حاسم ملزم يفرض وقف العدوان ويكبح جماح سلطة الاحتلال الاستعماري التي تنتهك القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية، وآخرها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/ES-10/L.25 بتاريخ 2023 /10/26، واعتبار التقاعس عن ذلك تواطئاً يتيح لإسرائيل الاستمرار في علوانها الوحشي الذي يقتل الأبرياء، أطفالاً وشيوخاً ونساءً ويحبل غزة خراباً.
6. مطالبة جميع الدول بوقف تصدير الأسلحة والذخائر إلى سلطات الاحتلال التي يستخدمها جيشها والمستوطنون الإرهابيون في قتل الشعب الفلسطيني وتدمير بيوته ومستشفياته ومدارسه ومساجده وكنائسه وكل مقدراته.
7. مطالبة مجلس الأمن اتخاذ قرار فوري يدين تدمير إسرائيل الحمجي للمستشفيات في قطاع غزة ومنع ادخال اللواء والغذاء والوقود إليه، وقطع سلطات الاحتلال الكهرباء وتزويد المياه والخدمات الأساسية فيه، بما فيها خدمات الاتصال والانترنت، باعتباره عقاباً جماعياً يمثل جريمة حرب وفق القانون الدولي، وضرورة أن يفرض القرار على إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، التزام القوانين الدولية والغاء إجراءاتها الوحشية اللاإنسانية هذه بشكل فوري، والتأكيد على ضرورة رفع الحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ سنوات على القطاع.
8. الطلب من المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية بدء تحقيق فوري في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتكليف الأمانتين العامين في المنظمة والجامعة متابعة تنفيذ ذلك، وإنشاء وحدة رصد قانونية متخصصة مشتركة توثق الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة منذ 7 أكتوبر 2023، وتعد مرافعات قانونية حول جميع انتهاكات القانون الدولي والقانون الإنساني التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على أن تقدم الوحدة تقريرها بعد 15 يوماً من إنشائها لعرضها على مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية وعلى مجلس وزراء خارجية المنظمة، وبعد ذلك بشكل شهري.



9. دعم المبادرات القانونية والسياسية للدولة فلسطين لتحميل سلطات الاحتلال الاسرائيلية المسؤولية على جرائمه ضد الشعب الفلسطيني، وبما في ذلك مسار الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية والسماح للجنة التحقيق المنشأة بقرار مجلس حقوق الإنسان للتحقيق بهذه الجرائم وعدم إعاقته.
10. تكليف الأمانتين إنشاء وحدة رصد إعلامية مشتركة توثق كل جرائم سلطات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني ومنصات إعلامية رقمية تنشرها وتعي ممرساتها اللاشرعية واللاإنسانية.
11. تكليف وزراء خارجية المملكة العربية السعودية بصفتها رئاسة القمة (32)، وكل من الأردن -مصر- قطر تركيا- إندونيسيا- ونيجيريا وفلسطين وأية دولة أخرى مهتمة، والأمينين العامين للمنظمتين بدء تحرك دولي فوري باسم جميع الدول الأعضاء في المنظمة والجامعة لبلورة تحرك دولي لوقف الحرب على غزة، والضغط من أجل إطلاق عملية سياسية جادة وحقيقية لتحقيق السلام الدائم والشامل وفق المرجعيات الدولية المعتمدة.
12. دعوة الدول الأعضاء في المنظمة والجامعة لممارسة الضغوط الدبلوماسية والسياسية والقانونية واتخاذ أي اجراءات رادعة لوقف جرائم سلطات الاحتلال الاستعمارية ضد الإنسانية.
13. استنكار ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي، والتحذير من أن هذه الازدواجية تقوض بشكل خطير صدقية الدول التي تحصن إسرائيل من القانون الدولي وتضعها فوقه، وصدقية العمل متعدد الأطراف وتعري انتقائية تطبيق منظومة القيم الإنسانية، والتأكيد أن مواقف الدول العربية والإسلامية ستأثر بالمعايير المروجة التي تؤدي إلى صدع بين الحضارات والثقافات.
14. إدانة تهجير حوالي مليون ونصف فلسطيني من شمال قطاع غزة إلى جنوبه، جريمة حرب وفق اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 وملحقها للعام 1977، ودعوة الدول الأطراف في الاتفاقية اتخاذ قرار جماعي يدينها ويفرضها، ودعوة جميع منظمات الأمم المتحدة للتصدي لمحاولة تكريس سلطات الاحتلال الاستعماري هذا الواقع اللاإنساني البائس، والتأكيد على ضرورة العودة الفورية لهؤلاء النازحين إلى بيوتهم ومناطقهم.



15. الرفض الكامل والمطلق والتصدي الجماعي لأية محاولات للنقل الجبري الفردي أو الجماعي أو التهجير القسري أو النفي أو الترحيل للشعب الفلسطيني، سواء داخل قطاع غزة أو الضفة الغربية بما في ذلك القدس، أو خلج أراضيها لأي وجهة أخرى أيًا كانت، باعتبار ذلك خطأ أحمر وجريمة حرب.
16. إدانة قتل المدنيين واستهدافهم، موقفا مبدئيا منطلقا من قيمنا الإنسانية ومنسجما مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والتأكيد على ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي خطوات فورية وسريعة لوقف قتل المدنيين الفلسطينيين واستهدافهم، وبما يؤكد أن لا فرق على الإطلاق بين حياة وحياة، أو تمييز على أساس الجنسية أو العرق أو الدين.
17. التأكيد على ضرورة إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين والمدنيين، وإدانة الجرائم البغيضة التي ترتكبها سلطات الاحتلال الاستعماري بحق الالف الأسرى الفلسطينيين، ودعوة جميع الدول والمنظمات الدولية المعنية، إلى الضغط من أجل وقف هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها.
18. وقف جرائم القتل التي ترتكبها قوات الاحتلال وإلهاب المستوطنين وجرائمهم في القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة وجميع الاعتداءات على المسجد الأقصى المبارك وكل المقدسات الإسلامية والمسيحية.
19. التأكيد على ضرورة تنفيذ إسرائيل التزاماتها بصفقتها القوة القائمة بالاحتلال، ووقف جميع الإجراءات الاسرائيلية اللاشرعية التي تكرر الاحتلال، وخصوصا بناء المستوطنات وتوسعتها، ومصادرة الأراضي وتهجير الفلسطينيين من بيوتهم.
20. إدانة العمليات العسكرية التي تشنها قوات الاحتلال ضد المدن والمخيمات الفلسطينية، وإدانة إرهاب المستوطنين، ومطالبة المجتمع الدولي وضع جمعياتهم ومنظماتهم على قوائم الإرهاب الدولي وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، ليتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها باقي شعوب العالم، بما فيها حقوق الانسان والحق في الحماية والتنمية والأمن وتقرير المصير وتجسيد استقلال دولته على أرضه، وتوفير آلية حماية دولية له.
21. إدانة الاعتداءات الاسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، واجراءات إسرائيل اللاشرعية التي تنتهك حرية العبادة، وتأكيد ضرورة احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم في المقدسات،



وأن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة 144 ألف متر مربع، هو مكان عباده خالص للمسلمين فقط، وأن إدلة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة الشرعية الحصرية صاحبة الاختصاص بإدارة المسجد الأقصى المبارك وصيانته وتنظيم الدخول إليه، في إطار الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ودعم دور لجنة القدس وجهودها في التصدي لممرسات سلطات الاحتلال في المدينة المقدسة.

22. إدانة الأفعال وتصريحات الكراهية المتطرفة والعنصرية لوزراء في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بما فيها تهديد أحد هؤلاء الوزراء باستخدام السلاح النووي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، تهديداً خطيراً للأمن والسلم الدوليين، ما يوجب دعم مؤتمر انشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط المنعقد في إطار الأمم المتحدة وأهدافه للتصدي لهذا التهديد.

23. إدانة قتل الصحفيين والأطفال والنساء واستهداف المسعفين واستعمال الفسفور الأبيض المحرم دولياً في الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة ولبنان، وإدانة التصريحات والتهديدات الإسرائيلية المتكررة بإعادة لبنان إلى "العصر الحجري"، وضرورة الحؤول دون توسيع الصراع، ودعوة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التحقيق في استخدام إسرائيل الأسلحة الكيميائية.

24. التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ودعوة الفصائل والقوى الفلسطينية للتوحد تحت مظلتها، وأن يتحمل الجميع مسؤولياته في ظل شراكة وطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

25. إعادة التأكيد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981) و 1515 (2003) و 2334 (2016)، والتأكيد على التمسك بمبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها وأولوياتها، باعتبارها الموقف العربي التوافقي الموحد وأساس أي جهود لإحياء السلام في الشرق الأوسط، والتي نصت على أن الشرط المسبق للسلام مع إسرائيل واقامة علاقات طبيعية معها، هو إنهاء احتلالها لجميع الأراضي الفلسطينية



والعربية، وتجسيد استقلال دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على خطوط 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وحل قضيتهم بشكلٍ عادل وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948.

26. التأكيد على ضرورة تحرك المجتمع الدولي فوراً لإطلاق عملية سلمية جادة وحقيقية لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين الذي يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وخصوصاً حقه في تجسيد دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية بكامل عناصرها.

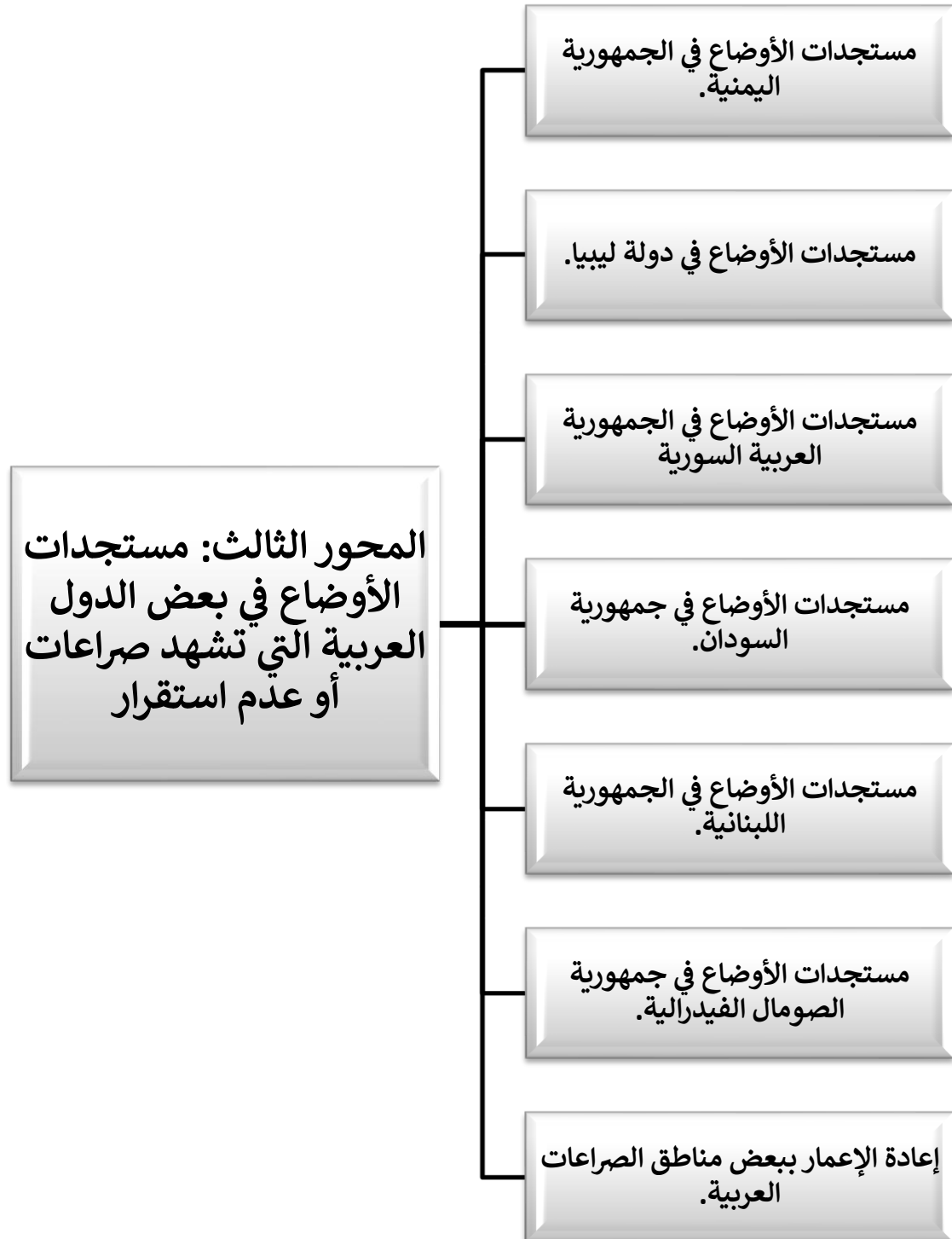
27. التشديد على أن عدم إيجاد حل للقضية الفلسطينية على مدار ما يزيد عن 75 عاماً، وعدم التصدي لجرائم الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي وسياساته الممنهجة لتقويض حل الدولتين من خلال بناء وتوسيع المستوطنات الاستعمارية، فضلاً عن دعم بعض الأطراف غير المشروط للاحتلال الإسرائيلي وحمايته من المساءلة، ورفض الاستماع إلى التحذيرات المتواصلة من خطورة تجاهل هذه الجرائم وأثرها الخطيرة على مستقبل الأمن والسلم الدوليين، هو الذي أدى إلى تدهور الوضع بصورة خطيرة.

28. رفض أي طروحات تكرر فصل غزة عن الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وعلى أن أي مقاربة مستقبلية لغزة يجب أن تكون في سياق العمل على حل شامل يضمن وحدة غزة والضفة الغربية أرضاً للدولة الفلسطينية التي يجب أن تتجسد حرة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من يونيو 1967.

29. الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام، في أقرب وقت ممكن، تنطلق من خلاله عملية سلام ذات مصداقية على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، ضمن إطار زمني محدد وبضمانات دولية، تفضي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا وخراج بلدة المري اللبنانية وتنفيذ حل الدولتين.



30. تفعيل شبكة الأمان المالية الإسلامية وفقاً لقرار الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، لتوفير المساهمات المالية وتوفير الدعم المالي والاقتصادي والإنساني لحكومة دولة فلسطين وكالة الأونروا، والتأكيد على ضرورة حشد الشركاء الدوليين لإعادة إعمار غزة والتخفيف من آثار الدمار الشامل للعلوان الإسرائيلي فور وقفه.





المحور الثالث

مستجدات الأوضاع في بعض الدول العربية التي تشهد صراعات أو عدم استقرار



- يتضمن هذا المحور، عرضاً لأهم الأحداث والمتغيرات التي شهدتها بعض الدول العربية التي تعاني من صراعات أو عدم استقرار خلال العام 2023م، وسيتم خلاله إبراز موقف البرلمان العربي في دعم هذه الدول بكل ما يملكه من أدوات تساهم في دفع آلية الوصول لحلول شاملة وعادلة.
- وكانت احدي الآليات الفاعلة التي تبنتها لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي كبند دائم على جدول أعمالها هو المتابعة السياسية والأمنية لفترة ما بين الاجتماعات، والتي تستوعب كافة المستجدات الواقعة على الساحة العربية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأتي البيانات التي أصدرها البرلمان العربي خلال العام 2023م، والتي تأتي على مدار العام، بما يساهم في المتابعة الدقيقة والشاملة لكافة مجريات الأحداث السياسية والتفاعل معها، حيث يقوم البرلمان العربي ممثلاً في رئيس البرلمان العربي بتعميم هذه البيانات وإرسالها لكافة الجهات الاقليمية والدولية، مما يسجل به البرلمان العربي موقفاً واضحاً موحداً اتجاه قضايا المحورية.
- وبالإضافة إلى البيانات الدورية الصادرة عن اللجنة، جاءت البيانات الصادرة عن البرلمان العربي خلال العام 2023م وفق المستجدات اليومية في أنحاء وطننا العربي بما يساهم في استكمال واستمرارية المتابعة الدقيقة للأحداث وعدم قصورها فقط على الاجتماعات الدورية للجنة.



مستجدات الأوضاع في بعض الدول العربية التي تشهد عدم استقرار أو صراعات

- وفي هذا المحور تم تفصيل كافة الأحداث ومستجدات الأوضاع السياسية خلال العام 2023م، في كل من: "الجمهورية اليمنية، دولة ليبيا، الجمهورية العربية السورية، جمهورية السودان، الجمهورية اللبنانية، جمهورية الصومال الفيدرالية".
- فضلاً على ما أصدره البرلمان العربي في هذا الشأن (حيث تم حصر عدد البيانات الصادرة لكل دولة) والتي تعكس مدى حرصه ومتابعته الدقيقة والمستمرة للمستجدات والأحداث الواقعة في هذه الدول، وما تضمنتها البيانات من نقاط هامة يمكن البناء عليها، وذلك وفق التسلسل الزمني للأحداث الواقعة في هذا الشأن بدايةً من شهر يناير إلى ديسمبر 2023م.
- ومن جانب آخر تناول هذا المحور المشاركات والاسهامات العربية الفاعلة والمبادرات البناءة في عملية إعادة الإعمار ببعض مناطق الصراعات والنزاعات العربية، وهو الأمر الذي يؤكد على سعى وحرص الدول العربية المساهمة الفاعلة في التوصل إلى حل سياسي شامل في بعض الدول التي تشهد صراعات أو عدم استقرار، بهدف إنهاء الصراع وحقق الدماء وضمان تحقيق السلام والاستقرار المستدام.
- كما تم تفصيل موقف البرلمان العربي خلال العام 2023م من خلال تصديه لبعض الحملات المشبوهة، من بيانات وتقارير تتناول بعض الأوضاع في الدول العربية - سواء سياسية أو حقوقية - على نحو مجافي للحقيقة، تأكيداً على موقف البرلمان العربي الرفض لانتهاك استقلال وسيادة الدول العربية، وتسخير كافة أدواته لمجابهة كل ما يهدد وحدة الدول العربية وعروببتها وسلامتها أراضيها.
- كما تطيب الإحاطة بأن البرلمان العربي من خلال هذه البيانات يقوم بمخاطبة البرلمانات الإقليمية والدولية، وكذلك الأمم المتحدة ومبعوثيها الخاصين في بعض الدول، لحثهم على اتخاذ الإجراءات المناسبة التي قد تساهم في حلحلة هذه النزاعات ووقف الاقتتال، هذا



بالإضافة إلى تعميمها على كافة المجالس والبرلمانات العربية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمندوبيات الدائمة لديها.

➤ حيث تمثلت بيانات البرلمان العربي الصادرة والمتمثلة في 54 بياناً خاص بالدول التي تعاني من بعض الصراعات أو عدم الاستقرار نتيجة الاضطرابات السياسية، وجاء ذلك وفق التسلسل الزمني بدايةً من شهر يناير وحتى شهر ديسمبر 2023، وفق التالي:

جمهورية السودان.

في ضوء متابعة البرلمان العربي لمستجدات الأوضاع في جمهورية السودان، وما شهدته من أزمة إنسانية غير مسبوقة نتيجة استمرارية الاقتتال بين الجيش الوطني وقوات الدعم السريع، والمستمر منذ منتصف أبريل 2023م، وما نتج عن ذلك آلاف القتلى والجرحى والنازحين.

صدر عن البرلمان العربي في هذا الشأن (20) بياناً خلال العام 2023م، بالإضافة إلى (4) بيانات صادرة عن لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بمجمل (24) بيان، حيث تناولت في مجملها ضرورة الحفاظ على السيادة الشرعية الرسمية بجمهورية السودان، ووحدية وتماسك الجيش الوطني السوداني، ويؤكد على رفضه التام وإدانتة لأيّة تدخلات خارجية في الشأن الداخلي السوداني، وضرورة استجابة الأطراف السودانية للمبادرات والجهود العربية والدولية الرامية لحل هذه الأزمة.

الجمهورية اليمنية.

في ضوء متابعة البرلمان العربي لمستجدات الأوضاع في الجمهورية اليمنية، صدر عن البرلمان العربي في هذا الشأن (6) بيانات خلال العام 2023م، بالإضافة إلى (4) بيانات صادرة عن لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بمجمل (10) بيانات، حيث تناولت في مجملها رفضه التام لكافة أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لليمن، والتي تهدف إلى إفشال حلول التسوية السياسية للأزمة بهدف إطالة أمد الحرب، كما أكد على وجوب احترام الدستور والقانون وكذلك الأعراف والمواثيق الدولية



ذات الصلة، بهدف ديمومة الاستقرار السياسي بما يحقن الدماء ويضمن تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين.

دولة ليبيا

في ضوء متابعة البرلمان العربي لمستجدات الأوضاع في دولة ليبيا، صدر عن البرلمان العربي في هذا الشأن بياناً خلال العام 2023م، بالإضافة إلى (4) بيانات صادرة عن لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بمجمل (5) بيانات، حيث تناولت في مجملها ضرورة إتمام الاستحقاقات الانتخابية المؤجلة، والتي سيكون لها بالغ الأثر في توحيد الجهود الوطنية لتحقيق الاستقرار السياسي بدولة ليبيا، كما أكد من خلال هذه البيانات على رفضه التام لأيّة تدخلات خارجية في الشؤون الداخلية الليبية، ودعوة الدول العربية والمجتمع الدولي دعم ليبيا ومساندتها في إرساء الأمن والاستقرار، ودعم جهود التنمية وإعادة البناء.

الجمهورية العربية السورية

في ضوء متابعة البرلمان العربي لمستجدات الأوضاع في الجمهورية العربية السورية، صدر عن البرلمان العربي في هذا الشأن (3) بيانات خلال العام 2023م، بالإضافة إلى بيانين صادرين عن لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بمجمل (5) بيانات، حيث تناولت في مجملها دعمه التام لاستقرار الجمهورية العربية السورية والترحيب بعودتها الكاملة لمحيطها العربي، كما أكد خلال هذه البيانات الصادرة على رفضه لأيّة تدخلات خارجية في الشؤون الداخلية السورية، ودعوته لإنهاء ما يسمى بقانون قيصر المفروض من قبل الإدارة الأمريكية، والذي يستهدف في أساسه زيادة العزلة المالية والاقتصادية والسياسية للجمهورية العربية السورية.



الجمهورية اللبنانية.

في ضوء متابعة البرلمان العربي لمستجدات الأوضاع في الجمهورية اللبنانية، صدر عن لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بياناً خلال العام 2023م، حيث تضمن الدعوة إلى تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة ومعالجة التحديات الراهنة خاصة المتعلقة بإتمام انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة توافقية، كما دعا إلى تقديم المساعدات الطارئة للبنان وبرامج إعادة الإعمار ورفع معاناة الشعب اللبناني الذي يواجه أزمة اقتصادية خانقة، كما أكد على الحق الكامل للجمهورية اللبنانية وجيشها الوطني في الدفاع المشروع عن أراضيها وسيادتها، والتصدي لكافة الاعتداءات والتدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية

جمهورية الصومال الفيدرالية.

في ضوء متابعة البرلمان العربي لمستجدات الأوضاع في جمهورية الصومال الفيدرالية، صدر عن البرلمان العربي في هذا الشأن (5) بيانات خلال العام 2023م، بالإضافة إلى (4) بيانات صادرة عن لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بمجمل (9) بيانات، حيث تناولت في مجملها الرفض التام لكافة أشكال التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشؤون الداخلية الصومالية، كما أكد على دعمه التام للجيش الوطني الصومالي، بعد رفع حظر التسليح الكامل عنه للاضطلاع بدوره الوطني في الدفاع عن سيادة الوطن وحفظ الأمن والاستقرار علي كامل الأراضي الصومالية، وتحرير مناطق شاسعة من الأقاليم التي كانت تسيطر عليها بعض الحركات والميليشيات الإرهابية، كما جدد دعوته إلى الدول العربية والجهات المانحة لتبني مبادرات ومشروعات تنموية بهدف تحقيق تطلعات الشعب الصومالي في الأمن والاستقرار والتنمية والرخاء المستدام.



يوضح الشكل التالي نسب البيانات الصادرة خلال العام 2023م، فيما يخص فقط موضوع المحور محل الدراسة والمعنون "بمستجدات الأوضاع في بعض الدول العربية التي تشهد

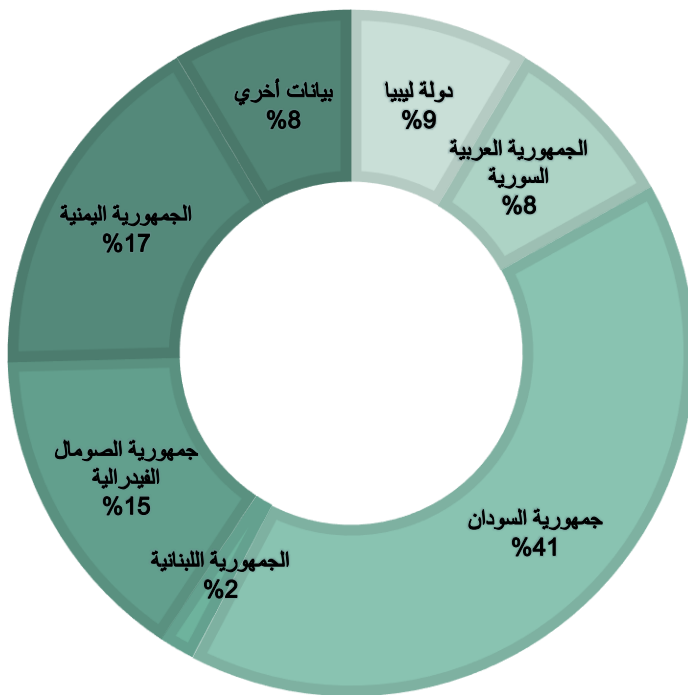
عدم استقرار أو صراعات"، والتي حازت على النسبة الأكبر من البيانات هي الأزمة السودانية،

كما صدر عن اللجنة عدد من البيانات الأخرى والتي تتناول متابعة لبعض الأحداث والمتغيرات على الساحة العربية، حيث جاء من ضمنها:

- بيان بشأن تحصين المجتمعات العربية من الظواهر الدخيلة على القيم الثقافية والمجتمعية والمعتقدات الدينية.

- بيان بشأن إدانة عملية

البيانات الصادرة خلال العام 2023م



دولة ليبيا
جمهورية السودان
جمهورية الصومال الفيدرالية
بيانات أخرى
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية اللبنانية
الجمهورية اليمنية

ومبوش التي تقوم بها فرنسا في جزيرة مايوت المحتلة في جمهورية القمر المتحدة.

- بيان بشأن قرار البرلمان الأوروبي بخصوص حقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- بيان بشأن تعزيز المملكة المغربية في ضحايا الزلزال المدمر

- إدانة إساءة بعض المتطرفين في السويد للقرآن الكريم. ومطالبته بضرورة سن تشريعات دولية تجرم التحريض على الكراهية ومعاداة الإسلام، كما أدان التصريحات المسيئة



لِلرَّسُولِ (ص) وتأكيدُه على تتناقض هذه الأفعال مع مبدأ الحوار بين الأديان وتغذي حالة الاحتقان والكراهية الدينية.

إعادة الإعمار ببعض مناطق الصراعات العربية.

شهد العام 2023م، العديد من المبادرات والفعاليات الرامية إلى تقديم الدعم الاقتصادي والتنموي والإنساني لبعض الدول التي تعاني من عدم استقرار أو نزاعات داخلية، وكانت في مقدمة هذه الدول جمهورية السودان، والتي قامت العديد من الدول العربية بدورها الإنساني بتقديم حزمة من المساعدات المالية والاغاثية، فضلاً عن تقديم المبادرات الرامية لحل الأزمة ووقف الاقتتال، وفي هذا السياق فإن البرلمان العربي:

➤ يثمن عالياً كافة المشاركات المخلصة والاسهامات الفاعلة والمبادرات البناءة من قبل الأشقاء بما يساهم إيجاباً في عملية دعم جهود إعادة الإعمار في المناطق والمدن العربية.

❖ يثمن كافة الجهود والمسااعي العربية المخلصة المساهمة في التوصل إلى حل سياسي شامل ببعض الدول العربية التي تشهد صراعات أو عدم استقرار، وذلك بهدف إنهاء الصراع وحقن الدماء البريئة.

❖ التأكيد مجدداً على أن حل هذه النزاعات يكون ضمن الحُضن العربي الواحد، بعيداً عن أية تدخلات خارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية.

❖ مساعدة الدول التي تعاني من آثار النزاعات والصراعات بهدف تخطي هذه المرحلة، وتبني برامج للتعافي من آثار النزاعات والصراعات بما يضمن ضمان تحقيق التنمية والاستقرار المستدام.



المحور الرابع: التحديات العربية القائمة والمستجدة.

الأراضي العربية المحتلة.

اللاجئين والنازحين من الدول العربية.

الأمن المائي العربي.

التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية التي
شهدتها مؤخراً بعض الدول العربية

الأزمات الدولية والتي لها انعكاسات على
الحالة السياسية والأمن في المنطقة والعالم.



المحور الرابع: التحديات العربية القائمة والمستجدة



من خلال المحور الخاص بالتحديات العربية القائمة والمستجدة، تم تناول 5 بنود رئيسية على النحو الآتي:

1. الأراضي العربية المحتلة

يجدد التقرير تسجيله لموقف البرلمان العربي الراض جملتً وتفصيلاً لكل أنواع الوصاية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ويؤكد مجدداً على ضرورة استيعاب واحترام جميع القوي الاقليمية لخصوصيات الدول العربية وسيادتها، واحترام إرادتها واستقلاليتها بعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فهناك الملفات العربية المستمرة، والتي لم تجد منفذاً لأي حلول قاطعة بشأنها خلال العام 2023م، ويؤكد هنا البرلمان العربي على ضرورة التكاتف العربي - العربي للوصول إلى حل فوري وعاجل لهذه الملفات المستمرة، بهدف الوصول لحلول شاملة بشأنها، والتي يمكن استعراضها وفق الشكل التالي:





2. اللاجئين والنازحين من الدول العربية

➤ على مدار أدوار انعقاد البرلمان العربي، يولي لقضية الهجرة واللجوء والنزوح اهتماماً كبيراً، وهي من ضمن أولويات عمله من خلال إبرازها خلال مشاركته بالمحافل الدولية أو من خلال لجانه المختصة، فوفق آخر تقرير أممي خلال الفترة التي

يتناولها التقرير -تقرير المفوضية السامية

للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "منتصف شهر

يونيو 2023م"-وصل العدد التراكمي

العالمي للمهاجرين والنازحين حول العالم

نحو 108.4 ملايين شخص حول العالم قد

نزحوا قسراً من ديارهم بسبب الاضطهاد

والصراعات والعنف وانتهاكات حقوق

الإنسان ، وفي هذا الجانب فإن البرلمان

العربي يؤكد على ضرورة تضافر الجهود

والأدوات العربية الممكنة من أجل

تخفيف أو الحد من هذه الأزمات

المتصاعدة ، حيث تتمثل النسبة العربية من أعداد اللاجئين حول العالم وفق

الشكل المقابل.

➤ ومن خلال ما سبق فإن البرلمان العربي يؤكد مجدداً على:

- ضرورة إبراز وتثمين كافة الجهود العربية الداعمة لهذا الملف، خاصة من ناحية استيعاب الدول العربية للمهاجرين من مناطق النزاعات، أو توفير الخدمات والمساعدات المناسبة لهم، والتي اتسعت فجوتها خاصة بعد الأحداث الجارية في كل من جمهورية





- السودان وقطاع غزة، كما يدعو البرلمان العربي على إلى ضرورة تفعيل مبدأ التضامن الدولي وتقاسم المسؤولية مع الدول المستضيفة للاجئين.
- يؤكد دعمه الكامل لكافة المساعي والمبادرات العربية الإنسانية والتي تخدم هذا الملف الهام.

3. الأمن المائي العربي

➤ إن موضوع الأمن المائي العربي يأتي من ضمن الأولويات الرئيسية على أجندة أعمال البرلمان العربي، فقضية "الندرة المائية" القائمة في المنطقة تأتي أبرز أسبابها من خلال سعي أطراف غير عربية للمشاركة غير العادلة والاستحواذ على الماء العربي، مما أنشأ النزاع المائي بين أطراف المنبع والمجري والمصب.

فبحسب توصيف تقارير الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية المعنية بالمياه، فإن المنطقة العربية تصنف "كأكثر مناطق العالم ندرة في المياه" لوقوعها جغرافياً في "حزام المناطق الجافة وشبه القاحلة"





➤ كما تكمن المخاطر التي تهدد الأمن المائي العربي لوجود منابع أو مرور أهم مصادر المياه

العربية المتمثلة في الأنهار الكبيرة في دول غير عربية (كما هو الحال في نهر النيل

بمنابعه الإثيوبية، وفي نهر دجلة والفرات بمنابعه التركية، ونهر الأردن بمنابعه الخاضعة لسيطرة إسرائيل)، وهو ما يجعل خطط التنمية الاقتصادية مقيدة بتصرفات الدول التي تنبع منها المياه بممارسة ضغوط مستمرة على الدول العربية.

➤ فبحسب مؤشرات المجلس العربي للمياه، أنه في

السنوات الأخيرة وصل متوسط حصة الإنسان العربي من المياه إلى ما دون 500 متر مكعب في العام في بعض المناطق، كما بلغت أعداد الدول العربية الواقعة تحت خط الفقر المائي (أقل من ألف متر

مكعب للفرد سنوياً) 19 دولة، منها 14 دولة تعاني شحاً حقيقياً في المياه إذ لا تكفي المياه سد الاحتياجات الأساسية لمواطنيها.

➤ لذا فإن البرلمان العربي من خلال متابعته الدقيقة والمستمرة لهذا الملف الحيوي الهام،

يؤكد على عدم العبث بالأمن المائي العربي، باعتباره قضية أمن قومي عربي، كما يؤكد على ضرورة التنسيق والتعاون العربي وتوحيد الجهود فيما يتعلق بالتالي:

- طرح آليات ورؤى طموحة تهدف إلى إدارة أفضل للموارد المائية المتاحة، وحمايتها من الاستنزاف والتلوث.
- تبادل الخبرات والمعلومات المناخية والمائية بين الدول العربية، في مجال تنفيذ السياسات المائية.

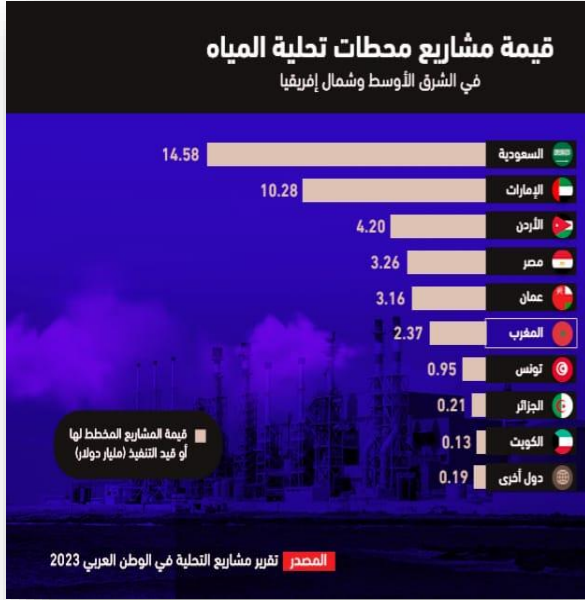
الموارد المائية المتاحة والمتوقعة حتى عام ٢٠٢٥
يعد الوطن العربي في مخزونه المائي فقيراً، إذ يكون مائديه (٠,٠٧٪) من المخزون العالمي، وذلك بسبب وجوده في مناطق محدودة الأمطار شبه جافة، وجافة، ويوضح جدول رقم (١) ذلك.

جدول رقم (١)

مجموع الموارد المائية ونصيب الفرد من مجموع الموارد المتجددة في الوطن العربي

نوعية المياه	مورد سطحية / م٣ / سنة	مورد جوفية / م٣ / سنة	المخزون / م٣	مجموع الموارد / م٣	نصيب الفرد من مجموع الموارد / م٣ / سنة
الأردن	٠,٧	٠,٢٨	١٢,٠	١٢,٩٨	٢٢٦,٧١
الإمارات	٠,١٣	٠,١٢	٥,٠	٥,٢٥	١٤٣,٣٧
البحرين	٠,٠	٠,٠٩	—	٠,٠٩	١٧٢,٠٨
كويت	٢,٧	١,٨	١٧,٠	١٩,٥	١٧,١٥
البحرين	١٢,٠	٤,١	١٥,٠	١٧,٢	١٧,٢
عمان	٠,٢٠	٠,٠	—	٠,٢٠	٢٢٢,١٤
السعودية	٣,٢١	٢,٣٤	٣٤,٠	٣٩,٥٥	٣٧٧,٨١
السودان	٦٠,٦٠	٠,٩٠	٣٩,٠	٦١,٥٠	٢٣٧,٨٦
سوريا	١٦,٢	٥,٦	—	٢١,٨٠	١٧٤١,٢١
الصومال	٨,١٦	٣,٣	—	١١,٤٠	١٤٩,٠٢٥
العراق	٧١,٠	٢,٠	—	٧٣,٠	٣٧٢٨,٢٩
عراق	١,٤٣	٠,٩٦	—	٢,٣٩	١٥٢٢,٠٥
فلسطين	—	٠,١٣	—	٠,١٣	—
قطر	٠,٠	٠,٠٦	٢,٥٠	٠,٠٦	١٢,٠٠
الكويت	٠,٠	٠,٠	—	٠,٠	٠,٠
لبنان	٤,٨	٣,٠	١,٣	٩,١	٢٨٦,٥٢
ألبانيا	٠,١٧	٢,٥	٤٠,٠	٤٢,٧	١٦٦,١٨
مصر	٥٥,٥	٤,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١,٥٤,١١
المغرب	٢٣,٠	١,٠	٢٠,٠	٢٣,٠	١٣١٨,٣٤
موريتانيا	٥,٨	١,٥	٤٠,٠	٤٢,٣	٣٥٩,١٢
اليمن	٣,٥	١,٤	—	٤,٩٠	٣٨٧,٧٧
المجموع	١٧٠,١	٤٤,٦٨	٧٧٢٣,٨	٣١٤,٧٨	١٣٧٢,١٩

المصدر : المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد).



- دراسة طرق مبتكرة أخرى لمصادر المياه غير التقليدية كاستخدام المياه الجوفية، وتحلية مياه البحر، والاستمطار وغيرها.
- رفع مستوى الوعي المائي.
- حماية الحقوق العربية، سواء في المياه الدولية المشتركة مع دول الجوار، أو المياه في الأراضي المحتلة (فلسطين، والجولان السوري، وجنوب لبنان).
- تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين الآليات والهيكل العربية المعنية بالمياه ومنها الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه، والمجلس العربي للمياه، ومركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي،

ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA)

- كما أصدر البرلمان عدة بيانات خلال العام 2023م، فيما يتعلق بموضوع المياه، والتي يمكن

تفصيلها وفق التالي:

- رحب بمخرجات القمة الثنائية التي عقدت بين فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، ودولة رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، أبي أحمد، لتجاوز الجمود الحالي في مفاوضات سد النهضة الإثيوبي، معربا عن أمله في أن يسهم هذا التوافق في التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة على النحو الذي يحفظ الحقوق المائية لكل من مصر والسودان.
- أشاد بإعلان المملكة العربية السعودية عن تأسيس المنظمة العالمية للمياه، معتبرا أنها خطوة هامة لتضافر الجهود العربية والدولية لحماية الأمن المائي، خاصة أن الأمن المائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي والدولي.



- شارك في أعمال في أعمال المؤتمر العربي الخامس للمياه والدورة الخامسة عشر للمجلس الوزاري العربي للمياه، والذي عقد شهر نوفمبر 2023م بمدينة الرياض -المملكة العربية السعودية.
- أدان استمرار دولة إثيوبيا في اتخاذ خطوات أحادية الجانب، وذلك بعد الإعلان عن إتمامها عملية الملء الرابع لخزان سد النهضة، مؤكداً أن تلك الانتهاكات تتناقض بشكل تام مع الاتفاقيات الثنائية والدولية التي تنظم استخدام مياه نهر النيل، وكذلك مع القوانين والاتفاقيات المنظمة لاستخدام مياه الأنهار الدولية بشكل عام، كما تتناقض مع مبادئ حسن الجوار.
- كما أكدت الوثيقة الصادرة عن المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية على التالي:

- توطين ودعم صناعة التقنيات الحديثة لتحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة، بهدف استحداث موارد مائية جديدة أو غير تقليدية، ودعم البحث العلمي ومراكز الإحصاء وإنشاء مراكز بحوث متخصصة في مجال الأمن المائي، والعمل على توفير كوادر بشرية متخصصة في هذا المجال.
- تنفيذ مشروعات الربط المائي بين الدول العربية على المستويات الثنائية ومتعددة الأطراف، ووضع خطط استراتيجية عربية مشتركة لإدارة الأزمات والحد من المخاطر المرتبطة بإدارة الموارد المائية، إلى جانب تبادل الخبرات والتجارب والممارسات الجيدة بين الدول العربية في مجال الحفاظ على الموارد المائية واستدامتها .
- وضع خطة شاملة للتنمية الزراعية تتلاءم مع حجم الموارد المائية المتاحة بهدف المحافظة على المياه وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.
- تنظيم برامج تثقيفية لزيادة الوعي الفردي والمجتمعي بقضايا وتحديات الأمن المائي العربي، وإشراك المواطنين في وضع الحلول والبدائل لمواجهتها.



والقيام بحملات توعية بضرورة ترشيد استهلاك المياه، واتخاذ التدابير اللازمة لمراقبة ومعاينة طرق الاستغلال العشوائية.

➤ إدراج مواد تعليمية على مستوى مناهج الدول العربية تتناول أهمية الحفاظ على المصادر المائية وآليات استثمارها والحفاظ عليها، بحيث تكون جزء من خطة استراتيجية بعيدة المدى لتكوين ثقافة مجتمعية تحافظ على المياه وتقلل المهدر منها.

➤ تبني رؤية عربية موحدة بشأن الحفاظ على الحقوق السيادية العربية في الأنهار الدولية وموارد المياه المشتركة مع الدول الأخرى، وفقاً لقواعد القانون الدولي ذات الصلة، بما فيها مبادئ تجنب إحداث ضرر ذي شأن والتعاون والإخطار المسبق، وكذا الاتفاقيات الإقليمية - الثنائية ومتعددة الأطراف - المبرمة بين الدول.

➤ دعم الدول العربية في الحفاظ على حقوقها المائية في مواجهة الأطماع الخارجية، ورفض أي عمل أو إجراء يمس بحقوقها في مواردها المائية، واعتبار أن هذه الحقوق جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.

➤ تأكيد مبدأ سيادة الشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه، وعدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، واتخاذ موقف عربي موحد بشأن الحقوق المائية العربية في الأراضي العربية المحتلة، والتحرك على المستوى الدولي لحمايتها.



4. التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية التي شهدتها مؤخراً بعض الدول العربية



➤ يولي البرلمان

العربي أهمية لقضية

التغير المناخي خاصة

في الفترة الأخيرة،

فبإمعان النظر إلى الاهتمام البالغ لكافة

دول العالم للإسهام إيجاباً في هذا الملف

الهام، جاءت إقامة الفعاليات والمؤتمرات

الإقليمية والدولية الدورية المعنية بالمناخ

وذلك بهدف إيجاد الحلول الناجعة للحد من



هذه الظاهرة، والوصول التدريجي لاستخدام الطاقة النظيفة والحد من استخدام الفحم "الحياد الكربوني" واستبدال كافة مصادر الطاقة المضرّة بالطاقات النظيفة.

➤ حيث أشارت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بأن عام 2023م قد حطم الأرقام القياسية المناخية، مع ما شهده العالم من ظواهر جوية متطرفة خلّفت وراءها أثراً من الدمار، مما يستلزم على الدول توسيع نطاق عملها للتكيف أو الحد من تطور الوضع إلى كوارث طبيعية من فيضانات وعواصف وموجات من الحر والجفاف وحرائق الغابات مما سينعكس حتماً على الخريطة السياسية للدول العربية

كما أن البرلمان العربي انطلاقاً من حرصه للمساهمة في هذا الشأن:

- أصدر بياناً بمناسبة الاحتفال بيوم البيئة العالمي الذي يوافق 5 يونيو من كل عام، وثنى فيه الجهود العربية المبذولة ضمن الجهود العالمية لمكافحة التغيرات المناخية، مشيداً في هذا الصدد باستضافة مصر لقمة الأمم المتحدة للمناخ Cop27 العام 2022م، واستضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لـ Cop28



العام 2023م، كون استضافة دولتين بالمنطقة العربية لهذا الحدث الهام يبرز

الجهود العربية الكبيرة على الخريطة العالمية في مكافحة التغيرات المناخية

- ثمن إقرار ممثلو 197 دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي في مؤتمر الأطراف COP28 بمدينة إكسبو دبي "اتفاق الإمارات" التاريخي للمناخ، كما أشاد بالتنظيم العالمي لمؤتمر المناخ cop28، والذي يأتي امتداداً لقدرة دولة الإمارات على تنظيم فعاليات عالمية كبرى وإنجاحها على كافة المستويات.
- التأكيد على ضرورة السعي الحثيث من أجل الاستفادة من هذه الوثيقة التاريخية التي خرجت عن المؤتمر لوضع حلول عاجلة وسريعة لقضايا المناخ التي أصبحت ذو تأثير سلبي على كافة دول العالم وخاصة المنطقة العربية والاستفادة من مخرجات هذا الحدث في تحقيق المساعي العالمية لمواجهة تداعيات التغير المناخي.
- أكد البرلمان العربي خلال مشاركته في اجتماعات الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي على ضرورة مراعاة مبدأ العدالة المناخية الدولية، في أية جهود عالمية لمواجهة مشكلة تغير المناخ، وهو المبدأ الذي يقتضي تحقيق التناسب بين المسؤوليات التي يجب أن تتحملها الدول مع حجم ما تسبب فيه من انبعاثات كربونية. وأكد على أهمية تفعيل الآلية التي تبنتها قمة شرم الشيخ للمناخ COP27، بإنشاء صندوق الخسائر والأضرار، وذلك لتعويض الدول النامية والتي تتحمل أكثر من غيرها تكاليف تغير المناخ سواء من الفيضانات والجفاف أو الكوارث الأخرى.
- أشاد البرلمان العربي باستضافة دولة قطر لمعرض "إكسبو الدوحة 2023 للبستنة"، باعتباره أول معرض دولي للبستنة يقام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك تحت شعار "صحراء خضراء وبيئة أفضل"، والذي يهدف إلى تبني حلول مبتكرة للتخفيف من حدة التصحر، إضافة إلى تكريس مبادئ الإدارة



البيئية السليمة والتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، والتي تتماشى مع النهج العالمي الحالي لمواجهة آثار ظاهرة التغير المناخي والوصول إلى بيئة عالمية آمنة ومستدامة.

- كما أكدت الوثيقة الصادرة عن المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية على التالي:

1. تطبيق المبادرة التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية خلال المؤتمر الرابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية في فبراير لعام 2022، والتي جاءت تحت عنوان "مبادرة الوطن العربي الأخضر"، والتي تستند إلى محورين أساسيين، الأول: إنشاء منصة عربية لتطبيق مفهوم "الاقتصاد الدائري الكربوني"، بهدف تبني سياسة عربية موحدة تحقق البرامج والمشروعات المشتركة للوصول إلى الوطن العربي الأخضر. والثاني: إنشاء "المركز العربي للتغير المناخي"، وإنشاء "مجمع إقليمي لاستخلاص الكربون واستخدامه وتخزينه"، وذلك في سياق الإجراءات التي تهدف إلى خفض معدلات الانبعاثات الكربونية عن المعدلات الدولية.
2. إجراء تقييمات ومراجعات مستمرة للتشريعات الوطنية المعنية بتغير المناخ، على نحو يوفر إطاراً قانونياً يساهم في تقليل الفجوة بين الاتفاقيات الدولية المعنية بهذه القضية، والتشريعات الوطنية المعمول بها في هذا المجال.
3. دعم البحث العلمي في مجال دراسة أنماط الطقس في الدول ذات الطبيعة الصحراوية ومدى الاستفادة منها مستقبلاً في تنويع المصادر الزراعية اللازمة لتحقيق مفهوم الأمن الغذائي العربي، وكذلك حصر التخصصات النوعية النادرة والمطلوبة في الجهات والإدارات الحكومية، والعمل على الترويج لهذه التخصصات بين طلبات المدارس بغية إعداد الكوادر الوطنية المتخصصة وتأهيلها وتدريبها.



4. تضمين مشكلة تغير المناخ في جميع جوانب الخطط الوطنية والسياسات العامة للتنمية، فضلاً عن تقييم أولويات السياسات الوطنية والاستراتيجيات الحالية المتعلقة بتغير المناخ.

➤ الكوارث الطبيعية التي شهدتها مؤخراً بعض الدول العربية:

شهد العام 2023م، أكثر من كارثة طبيعية ألفت ببعض بلداننا العربية، والتي أسفر عنها وقوع الكثير من الضحايا والمصابين، فبعيداً عن المخاطر النمطية التي تواجهها بعض الدول العربية والمتمثلة في حالات الانقسام أو الصراعات أو النزاعات، تنسدل أسباب أخرى من وراء الستار قد تتسبب في حدوث عواقب وخيمة تتعدى أحياناً ما تحدثه هذه الصراعات والنزاعات مجتمعة، وهي الكوارث الطبيعية والتي قد تتسبب في وقت قصير جداً في حالات الهجرة والنزوح القسري بجانب ما تخلفه من أثار تدمير وسقوط لأعداد كبيرة من الضحايا والمصابين والمفقودين، وكانت أبرز هذه الكوارث التي شهدتها العام 2023م:

- الزلزال المدمر الذي ضرب عدداً من الأقاليم والمدن التركية والسورية.
- إعصار وفيضانات مدينة درنة الليبية.
- حرائق الغابات التي اندلعت في الجزائر.
- الزلزال المدمر الذي ضرب عدداً من الأقاليم والمدن المغربية.

وفي هذا الشأن... فإن البرلمان العربي يدعو إلى ضرورة تضافر الجهود العربية والتنسيق والتعاون المشترك في بناء القدرات القادرة على مواجهة المخاطر وطرق التعامل معها والتأهب لها، وأن يتم إدراج الحد من خطر الكوارث في التشريعات والسياسات والخطط المستقبلية لها، وذلك من خلال:



- بناء ثقافة للسلامة والقدرة على مواجهة المخاطر.
- تعزيز التأهب والاستجابة للكوارث الطبيعية.
- وضع خطط عمل وطنية للتصدي للأخطار والكوارث.
- تبادل المعلومات المتعلقة بتدابير مواجهة المخاطر والاندثار المبكر.

5. الأزمات الدولية والتي لها انعكاسات على الحالة السياسية والأمن في المنطقة والعالم.

➤ تأتي أبرز الأزمات الدولية على الساحة، والتي لها دور غير تقليدي في إعادة رسم الخارطة السياسية ليس في المنطقة العربية بل في العالم أجمع، هما استمرار الحرب الروسية - الأوكرانية، وحرب غزة التي بدأت في السابع من أكتوبر 2023م، فمنذ اندلاع الأزمة الحرب الروسية - الأوكرانية والتي لم تتوقف تبعاتها ونتائجها المناطق محل الأزمة فقط، بل امتدت أثارها الاقتصادية والسياسية على منطقتنا العربية، وكان أهمها ما هو متعلق بقضية الأمن الغذائي العربي،

➤ فبحسب ما تضمنته الوثيقة الصادرة عن المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية:

- تعد روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم بـ 37.3 مليون طن سنوياً،
- تأتي أوكرانيا في المركز الرابع بـ 18.1 مليون طن سنوياً،
- تعتمد معظم الدول العربية بشكل رئيس على واردات القمح من كلا الدولتين.
- استحوذت الدول العربية وحدها على 11% من صادرات القمح العالمية، واستيرادها نحو 13.165 ألف طن من القمح من روسيا، ونحو 7.598 ألف طن من أوكرانيا، وهو ما يمثل 42.1% من مجمل صادرات طرفي الأزمة.

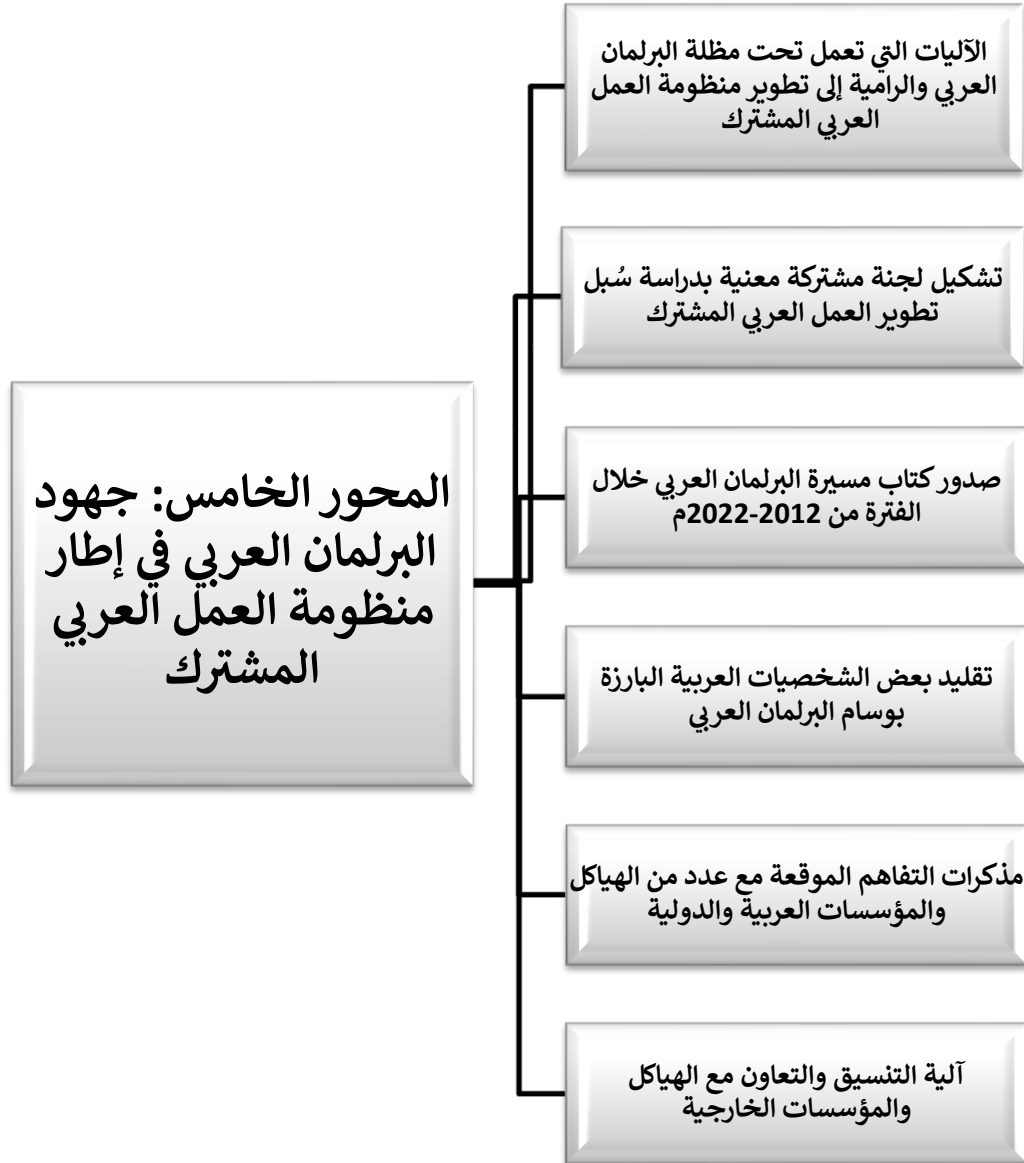
فقد أدت هذه الحرب إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار السلع الغذائية، خاصة مع إحصاء العديد من الدول المصدرة للغذاء عن التصدير لأسباب أمنية واستراتيجية، في مشهد يعيد إلى الأذهان ما شهدته العالم بسبب الأزمة المالية 2008-2009 وما تلاها من أزمة غذائية حادة. وفي هذا السياق، أفادت منظمة التجارة العالمية أن الدول قد طبقت قيوداً كبيرة على صادراتها من



المواد الغذائية بصورة جعلت القيود المفروضة على الصادرات تفوق تلك المفروضة على الواردات للمرة الأولى منذ عام 2009.

➤ ومنذ اندلاع حرب غزة في السابع من أكتوبر 2023، تراجع تركيز وسائل الإعلام العالمية عن متابعة تطورات الحرب الروسية-الأوكرانية، فكان لنشوب الحرب في قطاع غزة أثر بشكل غير مسبوق على التغطية الإعلامية العالمية للأزمة الروسية-الأوكرانية، وخصوصاً لما تمخض عن هذه الحرب من تداعيات لم تؤثر على دول الجوار فقط بل على منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل،

خاصة مع التوترات الواقعة في منطقة البحر الأحمر والهجمات التي شنها الحوثيون على السفن التجارية في البحر الأحمر، والتي أدت لتعطيل طريق تجاري حيوي ورفع تكاليف الشحن، وهو ما القى بظلاله على ارتفاع نسب التضخم وزيادة كبيرة في الأسعار وخاصة أسعار الطاقة والمنتجات الغذائية عالمياً.

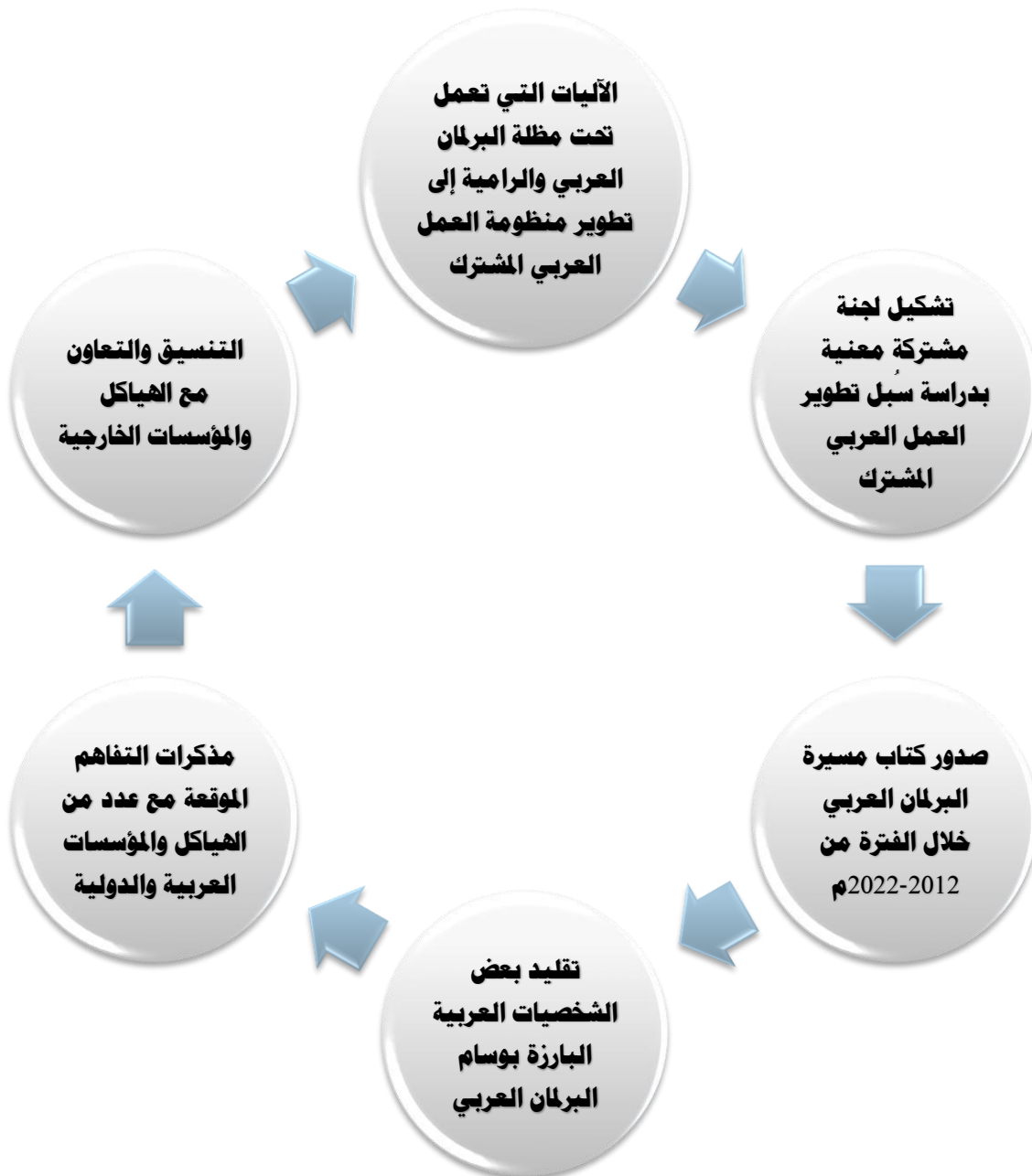




المحور الخامس

جهود البرلمان العربي في إطار منظومة العمل العربي المشترك

يتضمن المحور الخامس استعراضاً لـ (6) بنود رئيسية وذلك وفق الشكل التالي:





1. الآليات التي تعمل تحت مظلة البرلمان العربي والرامية إلى تطوير منظومة العمل

العربي المشترك

خلال هذا البند تم تناول أهم المبادرات والآليات التي تعمل تحت مظلة البرلمان العربي ، والتي ساهمت بشكل فعال ومؤثر على دعم وتعزيز منظومة العمل العربي المشترك ، وذلك بهدف إبراز الدور الإيجابي الذي لعبته هذه الآليات ولبحث أدوات تطويرها والبناء على ما حققته من نتائج خلال المرحلة السابقة، وكان أبرز الآليات التي تعمل تحت مظلة البرلمان العربي (المركز العربي لحقوق الإنسان، مركز الدبلوماسية البرلمانية العربية، مجموعة العمل البرلمانية رفيعة المستوى للتكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي)، وسيتم عرض مختصر أدناه بشأن كل منهم.

المركز العربي لحقوق الإنسان، جاء قرار البرلمان العربي خلال شهر فبراير 2021م، بإنشاء المركز العربي لحقوق الإنسان، ليكون أحد الآليات المنبثقة عن البرلمان العربي، وانطلاقاً من رغبته في دفع آليات عمل فاعلة وغير تقليدية للتصدي لكافة محاولات تسييس ملف حقوق الإنسان العربي، فضلاً عن الحاجة إلى تكوين شبكة علاقات وقنوات اتصال بالمنظمات الإقليمية والدولية الحقوقية الرسمية ، للتعاون وتبادل البيانات والمعلومات عن حالة حقوق الإنسان في الدول العربية، وفق استراتيجية واضحة تحترم سيادة الدول العربية وتتصدى للتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول العربية التي تحاول استغلال ملف حقوق الإنسان للتأثير على القرار الوطني أو التدخل في شؤونها الداخلية من هذا المنطلق، كما ينبثق عن المركز عدة لجان والتي جاء تشكيلها بهدف التعمق في دراسة الموضوعات المطروحة على جدول أعماله، حيث يضمن اللجان التالية:





(لجنة رصد ومتابعة حالة حقوق الانسان ،اللجنة القانونية، لجنة الاتصال والاعلام، لجنة العلاقات الخارجية)

مركز الدبلوماسية البرلمانية العربية، جاءت فكرة إنشاؤه بهدف إعلاء المصاحبة العربية وتلبية طموحات الشعوب العربية والتعبير عن صوتها في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية ، حيث يقوم المركز بالكثير من المهام على جميع الأصعدة فعلى الصعيد البحثي يقوم بمهمة إعداد الدراسات والبحوث واستطلاعات الرأي وقياس الأداء والتي تساهم في تنمية المجتمعات العربية في كافة المجالات وتثقيف المواطن العربي، كذلك يعد بيت خبرة ودعم برلماني في مجال الدبلوماسية البرلمانية للبرلمانات والمجالس العربية من ناحية، وللسادة أعضاء البرلمان العربي من ناحية أخرى، فضلا عن الاهتمام بالعلاقات البرلمانية الخارجية والدبلوماسية البرلمانية وتقديم الدعم الفني لأعضاء البرلمان العربي حولها، فضلا على الدورات التدريبية التي ينظمها المركز والتي تأتي في إطار حرصه على ثقل المهارات وتعزيز التعاون بين منتسبي المجالس الوطنية بالدول العربية .



مجموعة العمل البرلمانية رفيعة المستوى للتكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي،

إن المستهدف الرئيسي من انشاء مجموعة العمل البرلمانية رفيعة المستوى للتكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي هو تحقيق نقلة علمية متقدمة وتميز عربي يرسخ مكانة الدول العربية من خلال قيادة العلم والتكنولوجيا والابتكار، وفي إطار من احترام الدساتير والقوانين والثقافة العربية، كما تهدف المجموعة لتحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن حصرها وفق



التالي:

✓ تكوين أول شبكة برلمانية عربية في مجال العلوم والتكنولوجيا، لبناء جسور للتعاون والتنسيق وسد الفجوة بين مجال العلوم والمجال السياسي في الوطن العربي.



- ✓ التنسيق وبناء شراكة مؤسسية مع المجموعة المختصة بالعلوم والتكنولوجيا بالاتحاد البرلماني الدولي.
- ✓ ضمان توحيد الصوت العربي في اجتماعات المجموعة المختصة بالعلوم والتكنولوجيا بالاتحاد البرلماني الدولي وزيادة ممثلي البرلمانات العربية بها.
- ✓ تعزيز الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا ودراسات المستقبل في كافة المجالات باعتبارها أحد أهم الأدوات لريادة المستقبل، واقتراح الحلول لمواجهة المعضلات والتحديات والأزمات الكبرى مع مراعاة أهداف التنمية المستدامة.
- ✓ إبراز التجارب الناجحة في الدول العربية في مجال العلوم والتكنولوجيا، وتعميم سبل الاستفادة منها في باقي الدول العربية.
- ✓ تمكين أعضاء البرلمانات والمجالس العربية والأمانات العامة في مجال العلوم والتكنولوجيا باعتبارها قاطرة التقدم للدول والشعوب العربية.
- ✓ تعزيز قدرة البرلمانيين للعمل مع الأوساط العلمية لتأمين احترام التطور العلمي للحدود الأخلاقية.
- ✓ التوعية بأهمية العلوم للمجتمع وللمساهمة في نشر ثقافة السلام.

2. تشكيل اللجنة المشتركة المعنية بدراسة سبل تطوير العمل العربي المشترك

في إطار سعي البرلمان العربي لتطوير العمل العربي المشترك وتفعيل دوره في مسيرة العمل العربي، فقد أوصت لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي في اجتماعها الذي عقد بالقاهرة بتاريخ 2023/6/9 بتشكيل لجنة مشتركة من لجنتي الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي والشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان، بشأن تطوير العمل العربي المشترك وتفعيل آلياته، وأقر البرلمان العربي في اجتماعه بالجلسة الخامسة من دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثالث، المنعقدة بالقاهرة بتاريخ 2023/6/10 تشكيل هذه اللجنة، كما تهدف هذه اللجنة إلى تفعيل الدور التشريعي والرقابي للبرلمان العربي من أجل دعم مسيرة العمل العربي المشترك، وإعمالاً لنص المادة الخامسة من النظام الأساسي للبرلمان العربي بشأن اختصاصات البرلمان العربي، والتي تنص على أن " يمارس البرلمان



العربي اختصاصاته، بما يعزز العمل العربي المشترك، وتحقيق التكامل الاقتصادي والتكافل الاجتماعي، والتنمية المستدامة وصولاً إلى تحقيق الوحدة العربية.

3. صدور كتاب مسيرة البرلمان العربي خلال الفترة من 2012-2022م

تم العمل خلال العام 2023م، على إعداد هذا الكتاب الشامل، والذي جاء ليبرز مجمل الأحداث والآليات والرؤى والقوانين وخطط التحرك، وغيرها من المساهمات النوعية للبرلمان العربي في منظومة العمل العربي المشترك،



فبعد أن بات البرلمان العربي شريكاً استراتيجياً فاعلاً في رسم السياسة العربية المشتركة واستطاع أن يقود دبلوماسية برلمانية شعبية بحيث أصبح جناحاً مكماً للدبلوماسية الرسمية من أجل تحقيق المصالح العليا للأمة العربية والدفاع عن قضاياها. كما حرص البرلمان العربي من خلال إعداد هذا الكتاب على توثيق هذه المسيرة،

المشرقة والأدوار والجهود والأنشطة النوعية، التي انخرط فيها البرلمان العربي، والشراكات التي دشنها مع كبرى المنظمات الحكومية والبرلمانية العالمية والإقليمية، كما حرص على إبراز جهود كل من ساهموا في إثراء العمل البرلماني العربي خلال هذه الفترة.

جديراً بالذكر أن إعداد الكتاب تم من خلال توجيه معالي رئيس البرلمان العربي بتشكيل لجنة برئاسة معالي الدكتور عبد الكريم قريشي، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي وضمت في عضويتها فريق عمل من الأمانة العامة للبرلمان العربي على رأسه سعادة المستشار كامل شعراوي الأمين العام للبرلمان العربي.



4. مذكرات التفاهم الموقعة والتفاعل مع عدد من الهياكل والمؤسسات العربية والدولية

شهد العام 2023م توقيع عدد من مذكرات التفاهم، والتي جاءت بهدف الانفتاح وتعزيز الشراكات الخارجية وتبادل الخبرات والتجارب الناجمة ذات الاهتمام المشترك بين البرلمان العربي وهذه المؤسسات والهياكل العربية والدولية، والتي كانت أهمها:

- حصول البرلمان العربي على صفة مراقب لدى الجمعية البرلمانية الآسيوية.
- توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة الأمير محمد بن فهد بالمملكة العربية السعودية
- توقيع مذكرة تفاهم مع الشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز.
- توقيع مذكرة تعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
- توقيع مذكرة تفاهم بين البرلمان العربي وبرلمان الصين لإنشاء آلية تواصل دائمة بين الجانبين

5. تقليد بعض الشخصيات العربية البارزة بوسام البرلمان العربي

➤ يقوم البرلمان العربي من خلال لجنة الوسام التابعة للبرلمان العربي بتقليد وسام في البرلمان العربي، لقادة وملوك وأمراء الدول العربية وأولياء العهود، وكذلك الشخصيات العربية البارزة في مجالات عدة، وذلك تقديرًا وامتنانًا على دورهم الفاعل وجهودهم الدؤوبة المساهمة في حل القضايا العربية وأيضًا فيما يتعلق بالمبادرات والأعمال السياسية والإنسانية والمجتمعية.

➤ حيث شهد العام 2023م، تقليد معالي الشيخ خالد بن هلال المعولي رئيس مجلس الشورى في سلطنة عمان، "وسام التميز العربي"، وذلك خلال أعمال الجلسة العامة الثالثة للبرلمان العربي المنعقدة بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، باعتباره نموذجاً مشرفاً للدبلوماسية البرلمانية العمانية، وقامة برلمانية شامخة، وصاحب مسيرة عطاء ممتدة، جعلته فخرًا لسلطنة عمان، وإضافة نوعية للدبلوماسية البرلمانية العربية.



6. التنسيق والتعاون مع الهياكل والمؤسسات الخارجية

- يولي البرلمان العربي أهمية قصوى نحو تعزيز آليات التعاون والتنسيق المشترك وذلك بتفعيله آلية اجتماع لجان البرلمان العربي الدائمة، واللجان المناظرة لها في المجالس والبرلمانات الوطنية، وكذا القطاعات ذات الصلة بجامعة الدول العربية بهدف تبادل الآراء والخبرات و إبراز الممارسات الجيدة المشتركة في مختلف الملفات التي تهم الجانبين، وذلك لما تمثله هذه الآلية من أهمية قصوى تتمثل في المتابعة المستمرة لمجريات الأحداث والتطورات في الهياكل ذات الصلة بأعمال البرلمان العربي.
- كما يحرص البرلمان العربي إلى توسعة دائرة التنسيق والتعاون ببرمجة اجتماعات أو قنوات اتصال مع البرلمانات الأفريقية، وذلك لما يمثله هذا التوطيد في العلاقات الى تعزيز التعاون بين الدول العربية والأفريقية على أساس الشراكة الاستراتيجية التي تسعى إلى الحفاظ على العدل والسلام والأمن الدوليين، ومواجهة التحديات التي لا تزال قائمة نتيجة النزاعات وانعدام الأمن والاستقرار في بعض أجزاء المنطقتين العربية والأفريقية.